

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٥٥

الثلاثاء، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٦ من جدول الأعمال

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

مشروع القرار (A/69/L.3)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير اللجنة الخامسة (A/69/563)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بمشاعر الفخر والرضا أتولى رئاسة الجمعية العامة في هذه اللحظة التاريخية التي توشك فيها الأمم المتحدة على تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

وحيث يفكر المرء في مدى شجاعة وضمود أولئك السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين انسلوا من الواقع المزري للرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، فلا يسعه إلا أن يتواضع حين يدرك الأشواط الجبارة التي قطعوها. مع ذلك، وإذ نشيد بالتقدم المحرز، فإننا بحاجة إلى المضي أبعد من ذلك. فما تزال العنصرية والتمييز الثقافي والهيكلي والمؤسسي ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي يتجليان في أوضاع تحد من إمكانية وصولهم إلى خدمات التعليم والعمل والسكن والرعاية الصحية ذات الجودة. وغالبا ما يكون السكان المنحدرون من أصل أفريقي بين أكثر أفراد المجتمع تهميشا في جميع أنحاء العالم. وهم يسكنون أيضا في أفقر المناطق المهملة ذات البنية التحتية الأكثر هشاشة وعرضة للإهمال، ثم إنهم عرضة للجريمة والعنف، وكثيرا ما يواجهون التمييز والعجز عن الوصول إلى العدالة في سعيهم إلى الإنصاف القانوني.

لقد اعتمدنا في عام ٢٠٠١ إعلان وبرنامج عمل ديربان، في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأكد برنامج العمل ما

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مباشرة

ترجاء إعادة التدوير



1463490 (A)



اعتمد مشروع القرار A/69/L.3 بوصفه (القرار ١٦/٦٩).  
وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلّمين تعليلا للتصويت قبل  
التصويت، أودّ أن أذكر الوفود بأنّ مدة تعليقات التصويت  
تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.  
**السيدة بوفّا** (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن  
أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

بداية، أود أن أشكر الميسّر، ممثل جنوب أفريقيا، السفير  
مامابولو، على قيادته لهذه العملية. وأود أيضا أن أغتنم هذه  
الفرصة لتوجيه الشكر إلى المجموعة الأفريقية، والجماعة  
الكاريبية، والبرازيل، والوفود الأخرى التي عملت مع المحاورين  
خلال عملية التشاور التي أفضت إلى اعتماد برنامج أنشطة  
العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي بالإجماع اليوم.

وما زال الاتحاد الأوروبي على إيمان راسخ بالكفاح  
الدولي ضد جميع أشكال العنصرية وكره الأجانب والتعصب،  
وسيبقى مدافعا دوما عن تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية  
للجميع، بما في ذلك السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

وكما قلنا مرارا وتكرارا طوال هذه العملية، فلا سبيل  
لأن يبلغ هذا العقد أهدافه إلا عبر المشاركة من جميع الدول  
وإمسакها بزمّام أمره. وفي ضوء ذلك، فإننا نتوقع أن ينفذ  
العقد على نحو فعال وتعاوني على الصعد المحلية والوطنية  
والدولية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن العمل الوطني والإرادة  
السياسية يكتسيان أهمية بالغة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي ودوله  
الأعضاء إلى مواصلة الاضطلاع بدور فعال في تنفيذ العقد.

لقد كانت الآثار المترتبة عن الأنشطة البرنامجية للعقد،  
تمثّل أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لوفد الاتحاد الأوروبي، قبل  
اعتماد القرار ١٦/٦٩ اليوم. وعليه، فإن من المهم أن ينفذ  
البرنامج الذي اعتمد للتو بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية،  
بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

نعلم جميعا أنه الصحيح - وهو أن السكان المنحدرين من أصل  
أفريقي ما زالوا يعانون - بوصفهم الضحايا - من عواقب  
الرق وتجارة الرقيق والاستعمار. وباعتماده موضوع العقد  
الدولي - "المنحدرين من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة  
والتنمية" - إنما يتيح المجتمع الدولي فرصة لإجراء حوار  
عالمي بشأن الأعباء التي تقع على عاتق السكان المنحدرين من  
أصل أفريقي والإنجازات التي حقّقوها.

وما أكثر الأدلة على إسهامات السكان المنحدرين من  
أصل أفريقي في تنمية مجتمعاتنا، ولا سبيل لإنكارها. وقد  
أنشئ العقد الدولي للاحتفاء بتلك الإسهامات. وبذلك  
سيكون بوسع العقد الدولي المساعدة على تحطيم سياج  
الوصم والصورة النمطية التي كثيرا ما تُضرب حول السكان  
المنحدرين من أصل أفريقي. وبالقدر ذاته، فإن من المهم أن  
يعمل العقد الدولي على زيادة الوعي، ويسهم في الجهود  
التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي نحو كفالة تعزيز  
واحترام وحماية وإعمال الحقوق الإنسانية للسكان المنحدرين  
من أصل أفريقي، فضلا عن ضمان مشاركتهم الكاملة وعلى  
قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع.

لقد أتاحت لنا اليوم فرصة فريدة لجعل هذا العقد الدولي  
بين تلك الإجراءات الواعدة. وباعتماد الجمعية العامة لمشروع  
القرار وبرنامج العمل المعروضين علينا، فإنها تتخذ خطوة  
جريئة نحو تحقيق ذلك الهدف، علما بأن السكان المنحدرين  
من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم يراقبون ذلك ويعولون  
علينا في القيام به.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.3، المعنون  
"برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل  
أفريقي".

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار  
A/69/L.3؟

النأي عن ماضيه المثير للجدل، بما في ذلك إغرابه الانقسامية الصريح عن التعصب ومعاداة السامية.

وفي حين لا توافق كندا على الإشارة إلى تلك العملية في هذا القرار، فإنها ستواصل، مع ذلك، العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء بطرق عملية من أجل التصدي للعنصرية وتعزيز التسامح وعدم التمييز، فضلا عن الاعتراف بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي ودعمها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف.

**السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** تغتنم البرازيل هذه الفرصة لكي ترحب باتخاذ القرار ١٦/٦٩ بشأن برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذا الحدث الرفيع المستوى لإطلاق العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي رسميا، وفقا لما نص عليه القرار ٢٣٧/٦٨، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وهو يوم حقوق الإنسان.

وتنفق معكم، سيدي، أنه بعد مضي ١٣ عاما على انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فإن التمييز الذي يواجهه المنحدرين من أصل أفريقي لا يزال يشكل تحديا بسبب العنف والافتقار إلى التعليم والعمل. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وعدم وجود التشريعات الوطنية بشأن مكافحة التمييز العنصري.

لقد عملت البرازيل بجهد، في جنيف ونيويورك معا، من أجل التوصل إلى اتفاق قوي بشأن برنامج الأنشطة، كي يكون بمثابة خارطة طريق لتوطيد المساواة بين الأعراق في جميع أنحاء العالم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير كينغسلي

وأود أن أختتم بياني، بتكرار التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بكفالة نجاح العقد، مع التركيز على القيمة المضافة وإدخال تحسينات ملموسة على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم.

**السيد إسرائيلي (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** تدرک إسرائيل أن القرار ١٦/٦٩، يتضمن عناصر هامة للغاية، وتؤيد إسرائيل الهدف الذي يبتغيه. ومع ذلك، فلا مناص من أن تنأى إسرائيل بنفسها عن الإشارة في عدة فقرات من ديباجة القرار إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠١ والعمليات ذات الصلة.

فقبل ١٣ عاما، حَيِّم الصمت على أغلبية البلدان، حين أصبح مؤتمر ديربان أداة للتحريض والعنصرية ومعاداة السامية والتعصب والتحيز ضد دولة إسرائيل. وما فتئ الشعب اليهودي يكافح ضد العنصرية على مدى تاريخه، وما تزال إسرائيل ملتزمة بهذا الهدف.

**السيد ديمبسي (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** في حين تؤيد كندا جوهر وأهداف القرار ١٦/٦٩، فإنها تعترض على الإشارات إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة التمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠١ والعمليات ذات الصلة، الواردة في فصول ديباجة القرار.

وبدلا عن اتخاذ المزيد من الإجراءات العالمية المتضاربة ضد العنصرية، صار مؤتمر عام ٢٠٠١ إلى مجرد منتدى سياسي يستخر لزيادة التعصب ومعاداة السامية عوضا عن مكافحتها. وتؤمن كندا إيمانا راسخا بأن مؤتمر ديربان لا يزال حتى اليوم عملية ذات طابع سياسي إلى حد كبير، وما زال عاجزا عن

نسبة أفراد الطبقة الوسطى من البرازيليين الأفارقة في عام ٢٠٠٢ سوى ٣٨ في المائة، فإنهم يمثلون ٥١ في المائة من مجموع سكان البرازيل في عام ٢٠١٢.

وتولي البرازيل أهمية كبرى للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي ولبرنامج الأنشطة المتعلق به، والذي نتوقع أن يسهم في التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وفي زيادة الوعي بشأن مكافحة التحيز والتعصب والعنصرية.

إن موضوع العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي هو "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية". ونتوقع أن يفضي تحقيق أهداف العقد وتنفيذ برنامج أنشطته إلى تمكين الدول الأعضاء، إلى جانب المجتمع المدني والأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، من إبداء العزم على تعزيز احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما يعود بالنفع على السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ونتوقع البرازيل أن تتمكن أيضا من زيادة الوعي بالتراث الثقافي الغني للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ومعرفتهم وتراثهم وثقافتهم المتنوعة في جميع أنحاء العالم.

ونأمل أن يفضي عملنا بعد عشر سنوات من الآن، إلى تحقيق العدالة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن احترام ثقافتهم وتاريخهم ومعالجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي تعرضوا له.

ونؤمن بأن التنوع نعمة. وإذا عمل على ترسيخ احترام الحقوق الإنسانية لجميع السكان المنحدرين من أصل أفريقي، فإننا نعزز صلاتنا الإنسانية المشتركة بشكل لا لبس فيه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٦ من جدول الأعمال.

مما بولوا، على ما حققه من نجاح في اختتام العملية التشاورية المتعلقة ببرنامج الأنشطة، ولكي أشكر أيضا المجموعات الإقليمية: المجموعة الأفريقية، والجماعة الكاريبية، والاتحاد الأوروبي، لإسهامها في هذه النتيجة الناجحة.

يعيش في البرازيل أكبر عدد من السكان المنحدرين من أصل أفريقي خارج أفريقيا. وفي عام ٢٠١٣، كان عدد أفراد تلك الشريحة من سكان البرازيل يربو على ١٠٠ مليون نسمة، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ما يزيد على ١١٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٢. ومع ذلك، فقد تركت أكثر من ثلاثة قرون من الرق ندوبها عليهم. وبالرغم من أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يمثلون الأغلبية في البرازيل، فهم ما زالوا يعيشون في ضواحي المراكز الحضرية، ويتلقون أجورا أدنى، وهم أقل نصيبا في الوصول إلى التعليم. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للإحصاءات، فإن أبناءهم وبناتهم أكثر عرضة للعنف.

لقد أوضحت الرئيسة ديلما روسيف، تماما أن العنصرية ليست جريمة بشعة فحسب، بل هي مثيرة للسخط أيضا ويجب ألا ندخر وسعا في معاقبتها والقضاء عليها. وعليه، فإن السياسات العامة ومشاركة الدولة أمرين أساسيين. لقد نفذت البرازيل برامج إيجابية وسياسات وطنية ترمي إلى إنهاء الفقر المدقع، بما في ذلك التحويلات النقدية المشروطة، وشبكات الضمان الاجتماعي، وسن تشريعات بشأن الحد الأدنى للأجور، والمشتريات الحكومية من الأغذية، والخدمات داخل المجتمعات المحلية. وقد أسهمت تلك الإجراءات بقدر كبير في القضاء على الفقر بوجه عام، وفي الحد من أوجه عدم المساواة التي تواجه مختلف الفئات العرقية والضعيفة بوجه خاص.

وتمكنت البرازيل خلال السنوات العشر الماضية، من انتشال ما يزيد على ٣٦ مليون شخص من براثن الفقر المدقع. ويعادل المنحدرون من أصل أفريقي نسبة خمسة وسبعين في المائة من أفراد هذه الطبقة المتوسطة الناشئة. وفي حين لم تكن

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والسيد نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي)، والسيد هنريكي دا سيلفيرا ساردينيا بينتو (البرازيل)، والسيد توماس شليسنغر (النمسا)، والسيد يو داي - جونغ (جمهورية كوريا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد فو طاوبنغ والسيد كونال خاطري والسيد نيكولاي لوزينسكي والسيد هنريك دا سيلفيرا ساردينيا بنتو والسيد توماس شليزبنغر والسيد يو داي - جونغ، أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؟  
تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٥ (ب) من نفس التقرير، توصي اللجنة الخامسة أيضاً بأن تعين الجمعية العامة السيد محمد الشكشوكي (ليبيا) عضواً في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين السيد محمد الشكشوكي عضواً في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؟  
تقرر ذلك.

### (ج) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

#### تقرير اللجنة الخامسة (A/69/566)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٥ من تقريرها، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بإقرار إعادة تعيين الأمين العام للأشخاص التالية أسماءهم أعضاء عادين في لجنة الاستثمارات لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥: السيد ماساكازو أريكاوا (اليابان) والسيد مادهاف

### البند ١١٣ من جدول الأعمال

تعيينات ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى  
(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

#### تقرير اللجنة الخامسة (A/69/564)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماءهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥: السيد بافيل تشيرنيكوف (الاتحاد الروسي)، والسيد علي كرير (ليبيا)، والسيد ديتريش لينغثال (ألمانيا)، والسيد فرناندو دي أوليفيرا سينا (البرازيل) والسيد ديفيد ترايستان (الولايات المتحدة الأمريكية).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد بافيل تشيرنيكوف، والسيد علي كرير، والسيد ديتريش لينغثال، والسيد فرناندو دي أوليفيرا سينا، والسيد ديفيد ترايستان، أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؟

تقرر ذلك.

### (ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

#### تقرير اللجنة الخامسة (A/69/565)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ (أ) من تقريرها، بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماءهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥: السيد فو داوبنغ (الصين)، والسيد كونال خاطري (المملكة

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٥ (ب) من نفس التقرير، توصي اللجنة الخامسة أيضا بتعيين السيد كينغستون باي رودس (سيراليون) رئيساً للجنة الخدمة المدنية الدولية لولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد كينغستون باي رودس رئيساً للجنة الخدمة المدنية الدولية لولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؟  
تقرر ذلك.

**(هـ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة؛**

**تقرير اللجنة الخامسة (A/69/568)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٤ من تقريرها، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين السيد ج. كرسنوفر ميم (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد ريتشارد كوارتي كوارتي (غانا) عضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد ج. كرسنوفر ميم والسيد ريتشارد كوارتي كوارتي عضوين في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية من (أ) إلى (هـ) من البند ١١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

دهار (الهند) والسيد نمير قيردار (العراق) والسيد مايكل كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد إيفان بيكتيه (سويسرا)، بالإضافة إلى تحويل عضوية غومير سيندو أوليفيروس (إسبانيا) من تعيين مخصص إلى تعيين عادي لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تقرر إعادة تعيين الأمين العام للسيد ماساكازو أريكاوا والسيد مادهاف دهار والسيد نمير قيردار والسيد مايكل كلاين والسيد إيفان بيكتيه أعضاء عاديين في لجنة الاستثمارات لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وتحويل عضوية السيد غومير سيندو أوليفيروس من تعيين مخصص إلى تعيين عادي لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؟

تقرر ذلك.

**د) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية**

**تقرير اللجنة الخامسة (A/69/567)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٥ (أ) من تقريرها، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥: السيدة ماري - فرانسواز بكتل (فرنسا) والسيد إيمانويل أوتي بوتينغ (غانا) والسيدة كارلين غاردنر (جامايكا) والسيد كينغستون باي رودس (سيراليون) والسيد يوغينيش فيزير (بولندا).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيدة ماري فرانسواز بكتل والسيد إيمانويل أوتي بوتينغ والسيدة كارلين غاردنر والسيد كينغستون باي رودس والسيد يوغينيش فيزير أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؟



تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تأجيل الانتخابات فيما يخص  
المقعد المخصص للدول الأفريقية.

وأود إطلاع الجمعية العامة على المعلومات التالية الواردة  
من رؤساء المجموعات الإقليمية. ففيما يخص ملء المنصب  
الشاعر من بين دول أوروبا الشرقية، فإن المجموعة قد أيدت  
ترشيح رومانيا. أما فيما يتعلق بملء المنصبين الشاعرين من بين  
دول أوروبا الغربية ودول أخرى، هناك مرشحان معتمدان، وهما  
كندا وألمانيا. ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٣، من النظام الأساسي  
لوحدة التفتيش المشتركة، فسيطلب من ألمانيا ورومانيا وكندا  
تقديم أسماء المرشحين وسيرهم الذاتية، التي تتضمن مؤهلات  
المرشحين ذات الصلة بالمهام التي سيكلفون بها مستقبلاً.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً للقرار ٢٦٧/٥٩،  
المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن يكون  
للمرشحين، خبرة في أحد المجالات التالية على الأقل:  
الرقابة والتدقيق والتفتيش والتحقيق والتقييم والتمويل وتقييم  
المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة  
العامة، ورصد وأداء مجمل البرامج، فضلاً عن الإلمام بعمل  
منظومة الأمم المتحدة، ودورها في العلاقات الدولية.

بعد عقد المشاورات المناسبة المنصوص عليها في الفقرة ٢  
من المادة ٣، من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما  
في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
ومع الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين في  
منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، سأقدم أسماء المرشحين  
إلى الجمعية للتعين في وحدة التفتيش المشتركة.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من  
نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١١٣ من جدول الأعمال.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام (A/69/106)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما هو مبين في الوثيقة  
A/69/106، يتعين على الجمعية العامة أن تعين، خلال الدورة  
التاسعة والستين، أربعة أعضاء ملء الشواغر الأربعة في وحدة  
التفتيش المشتركة التي ستنشأ عن انتهاء عضوية السيد جيرار  
بيرو (فرنسا) والسيد بابا لوي فال (السنغال) والسيد إيستفان  
بوستا (هنغاريا) والسيد جيهان ترزي (تركيا) في ٣١ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وكما ورد أيضاً في الوثيقة A/69/106، وفقاً للفقرة ١  
من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة،  
سيشاور رئيس الجمعية العامة مع الدول الأعضاء لوضع قائمة  
بالبلدان، في هذه الحالة أربعة بلدان، التي سيطلب منها اقتراح  
مرشحين للتعين في وحدة التفتيش المشتركة.

وحسبما ورد أيضاً في الفقرة ٢ من الوثيقة A/69/106،  
قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٨/٦١ أن يدعو  
رئيس الجمعية العامة، ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨،  
لدى وضعه قائمة البلدان وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ من  
النظام الأساسي للوحدة، الدول الأعضاء إلى أن تقدم، قدر  
الإمكان، أسماء البلدان ومرشحي كل منها في الوقت نفسه،  
على أن يكون المرشحون المقدمة أسماءهم هم المرشحين الذين  
تنوي تلك الدول الأعضاء اقتراحهم للتعين من جانب الجمعية  
العامة، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي.

أود أن أبلغ الدول الأعضاء بطلب الممثل الدائم لموريتانيا  
لدى الأمم المتحدة بصفته رئيس مجموعة الدول الأفريقية لشهر

## البند ١٣٣ من جدول الأعمال تخطيط البرامج

### تقرير اللجنة الخامسة (A/69/539)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار المعنون "تخطيط البرامج" بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٧/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١١٣ من جدول الأعمال.

## البندان ١١٧ و ١١٨ من جدول الأعمال

### تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

### تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرت هذه الهيئة على مدى أكثر من عقدين من الزمن، في بند جدول الأعمال المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تعزيز المنظمة ككل. ورغم أن العالم تغير بشكل جذري مقارنة بما كان عليه قبل ما يناهز ٧٠ عاماً، فإن دور الجمعية العامة، كهيئة تداولية رئيسية في الأمم المتحدة، ظل محورياً. إننا نمر الآن بمرحلة حاسمة ونحن نناقش هذا البند. لقد وصلنا إلى التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ستخلفها أهداف التنمية المستدامة، التي تجري صياغتها حالياً، كمكونات رئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن نسعى لتنفيذ هذه الخطة، من الضروري أن نواصل إيلاء اهتمام عاجل لتعزيز دور الجمعية العامة، وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها. وتلك إحدى الأولويات التي أشرت إليها خلال هذه الدورة.

لقد أنشأ القرار ٣٠٧/٦٨، المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ودعا القرار إلى فتح عضوية الفريق العامل أمام جميع الدول الأعضاء و "تحديد مزيد من السبل لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، بطرق من بينها الاستفادة من التقدم المحرز في دورات سابقة ومن القرارات السابقة وتقييم حالة تنفيذ تلك القرارات" (القرار ٣٠٧/٦٨، الفقرة ٣ (أ)).

أشكر السفير فرانتيشك روزيشكا، الممثل الدائم لسيلوفاكيا، والسفير نورشيت سنهاسيني، الممثل الدائم لتايلاند، الرئيسين المشاركين للفريق العامل، على قيادتهما والعمل المنجز خلال الجلسة السابقة.

وبذل الفريق العامل، من خلال المجموعات الأربع، جهوداً لاستكشاف أفضل السبل لتعزيز صوت الجمعية وتأثيرها، وذلك تماشياً مع ولايتها وحقائق عالم اليوم. وسمحوا لي أن أشير إلى بعض النقاط البارزة في ذلك العمل.

تتعلق المجموعة الأولى بدور الجمعية العامة وسلطتها. ومن الضروري تنفيذ القرارات التي اعتمدها هذه الهيئة، ومواصلة التعاون بين الجمعية العامة، والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بشكل مستمر. إنني أعتزم تعزيز ذلك التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات مع الأجهزة الرئيسية الأخرى، وأيضاً مع الأمانة العامة، ومع الأمين العام بوجه خاص.

إننا نرحب بالتقدم المحرز فيما يخص مسألة تحسين أساليب عمل الجمعية ولجانها الرئيسية، التي تشكل المجموعة الثانية من برنامجنا المتعلق بالتنشيط.

ويتعين علينا مواصلة ذلك الحزم ما دام لعمل اللجنة بصورة فعالة ومتسقة تأثير على نطاق واسع، وخصوصاً على قدرة الجمعية على اتخاذ قرارات فعالة وفي الوقت المناسب. وإذ



هام أيضا في إعادة تنشيط الجمعية العامة. وأثنى على رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين لتيسيره عملية الانتقال والاستمرار في مكتب رئيس الجمعية العامة. وأثنى أيضا على الدعم الهام الذي تقدمه الأمانة العامة، وخاصة، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأتطلع في الفترة المقبلة إلى إحاطة الدول الأعضاء بشأن الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في ظل الزيادة في عبء عمله. وأتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم إلى مكتب رئيس الجمعية العامة.

وأعزم إشراك الدول الأعضاء في أعمال الجمعية العامة بصورة نشطة. فقد عيّنت خلال الأسابيع القليلة الماضية رؤساء وميسرين لمختلف بنود جدول أعمالنا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر السفير فلاديمير دروبنيك، الممثل الدائم لكرواتيا، والسفير ويلفريد إمفولا، الممثل الدائم لناميبيا، على موافقتهما على أن يكونا الرئيسين المشاركين الجديدين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم جهودهما الرامية إلى النهوض بجدول أعمال الفريق العامل المخصص.

وأخيرا، أود أن أكرر التأكيد على أن تنشيط أعمال الجمعية العامة سيظل من بين أولوياتنا خلال هذه الدورة. وأتطلع إلى الدعم والإسهام الجماعيين من الجمعية العامة.

**السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

بداية، يعرب الأعضاء في حركة عدم الانحياز عن امتنانهم إلى سعادة السيد فرانتيشيك روزيتشكا، الممثل الدائم لسلوفاكيا، وإلى صديقنا، السيد نوراشيت سينهاسيني، الممثل الدائم لتايلند، على جهودهما الدؤوبة وعملهما الممتاز في الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والستين. أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئة سعادة السيد ويلفريد إمفولا، الممثل الدائم

نرشد جدول أعمالنا ونجعله أكثر تركيزا، فإننا نحسن بذلك أيضا نوعية النظر في المواضيع وأثره، في ذات الوقت الذي نولي فيه الاعتبار لأولويات الدول الأعضاء.

وينبغي أن نحافظ على نزاهة وسيادة المناقشة العامة. ويتمثل أحد الدروس الهامة التي استمعنا إليها في المناقشة العامة هذا العام، في ضرورة ترشيد عدد الجلسات والمناسبات الجانبية المعقودة على هامش المناقشة العامة، كي تتمكن من زيادة التركيز على المسائل التي يناقشها قادة العالم داخل القاعة. وأعزم خلال هذه الدورة عقد اجتماعات رفيعة المستوى ومناقشات مواضيعية في العديد من المسائل الراهنة ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد أوضحت في بياناتي السابقة في الجمعية العامة، الاجتماعات والمناسبات المحددة هذه. وسأواصل التشاور مع مكتب الجمعية العامة والدول الأعضاء بشأن البرنامج الأولي لتلك المناقشات، فضلا عن إمكانيات الوصول إلى نتيجة موجهة نحو تحقيق الأهداف من تلك الدول.

وأود أن أنوه إلى النتائج الهامة والملموسة التي أسفر عنها الجدول الزمني لانتخاب أعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت مبكر. واعتبارا من بدء الدورة السبعين ستعقد الانتخابات لهذه الأجهزة قبل ستة أشهر من تولى الدول المنتخبة مسؤولياتها.

وأنوه أيضا باستمرار العمل على المجموعة الثالثة - بشأن اختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين. ويتسق ذلك مع القرار ٣٠٧/٦٨ الذي يكرر التأكيد، في جملة أمور، على ضرورة أن تتسم عملية انتخاب الأمين العام بالشفافية وشمول الجميع، بموجب المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المتوقع أن تضطلع المجموعة الرابعة والأخيرة - تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة - بدور

ذلك، ينبغي أن تظل الجمعية العامة الجهاز الرئيسي المخوّل باستعراض أعمال جميع الهيئات والهيئات الفرعية.

وينبغي أن تواصل الجمعية العامة الاضطلاع بدورها وولايتها في تحديد أولويات الأمم المتحدة المتعلقة بالنظر في جميع المسائل الإدارية وشؤون الميزانية والإصلاحات، بما في ذلك سلطتها المطلقة في تخصيص وإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية، وفي تعيين كبار المسؤولين في الأمانة العامة، وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، يجب احترام اختصاصات الجمعية العامة، بوصفها جهاز الرقابة الرئيسي في المنظمة، بما في ذلك الإدارة والمشتريات المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

وإذ تعرب الحركة عن استعدادها لمواصلة دعم جميع الجهود الجارية لتعزيز الدور المركزي للجمعية العامة وسلطتها، فإنها تود أن تؤكد على عدم موافقتها على أي مسعى يهدف إلى تفويض إنجازات الجمعية أو التقليل من شأنها أو دورها ووظائفها الحالية، أو إلى إثارة الشكوك في أهميتها ومصداقيتها.

وتذكر الحركة بالمقرر المتخذ في إطار الفقرة ٤ من القرار ٣٠٧/٦٨ بشأن الطلب إلى الفريق العامل المخصص مواصلة عملية الاستعراض الشامل لقائمة قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها، فضلا عن إصدار نسخة مستكملة، ويطلب أيضا في الفقرة ٥ منه إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن الأحكام ذات الصلة التي لم تنفذ بعد، مع الإشارة إلى القيود والأسباب الكامنة وراء انعدام التنفيذ.

وعلاوة على ذلك، فإن المجموعة على يقين راسخ، كما هو مبين في الفقرة ٧ من القرار، بأن من شأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك المتعلق منها بتنشيط أعمالها، أن يعزز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها. وتشدد الحركة على أهمية دور ومسؤولية الدول الأعضاء في تنفيذ تلك القرارات بصورة كاملة.

لناميبيا، والسيد فلاديمير دروينياك، الممثل الدائم لكرواتيا، على تعيينهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص خلال الدورة التاسعة والستين، وأتمنى لهما كل التوفيق.

وأود أن أذكر الجمعية العامة بأن الحركة قد رحبت باعتماد القرار ٣٠٧/٦٨ في أيلول/سبتمبر، الذي أنشأت بموجبه الجمعية الفريق العامل المخصص لمناقشة المسائل المتصلة بتنشيط الجمعية العامة خلال تلك الدورة. وكما تشدد الحركة، فإن عملية تنشيط الجمعية العامة هذه ذات طابع سياسي، وليست ذات طابع إجرائي، تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي المعني بوضع السياسات، فضلا عن كونها الجهاز التمثيلي الرئيسي في إطار منظومة الأمم المتحدة بوجه عام. وعليه، ينبغي أن تتم هذه العملية بطريقة شاملة وشفافة وتتسم بالكفاءة. وبالمثل، تؤكد الحركة مجددا على أهمية تنشيط الجمعية العامة، باعتباره بندا يجدر النظر فيه على قدم المساواة مع غيره من عمليات الإصلاح والمواضيع الهامة الأخرى بالنسبة للأمم المتحدة.

ونود أن نعيد التأكيد على دور الجمعية العامة وسلطتها، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، وطابعها الحكومي الدولي الديمقراطي الشامل، الذي أسهم إسهاما عظيما في تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهداف المنظمة. وتكرر المجموعة التأكيد أيضا على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة بوجه عام، وتوجه الانتباه إلى ضرورة التشاور مع الدول الأعضاء في المبادرات والأنشطة التي تنفذ في إطار المنظمة، وعلى حق جميع الدول الأعضاء في الإعراب عن مواقفها أمام الجمعية العامة متى رغبت في ذلك.

إن للجمعية العامة، بوصفها الجهاز المعني بصنع السياسات في المنظمة، السلطة والدور الرئيسيين فيما يتعلق بوضع إطار العمل وإرساء المبادئ وتحديد الأهداف لعموم منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها وبرامجها المتعددة. وعلاوة على

من الميثاق، تقارير خاصة وذات منحى موضوعي إلى الجمعية العامة لكي تنظر في المسائل ذات الأهمية الدولية الراهنة. ومنذ اتخاذ القرار ١٢٦/٥٨، لم تُقدّم رسمياً أي تقارير خاصة ذات منحى موضوعي إلى الجمعية العامة. فالمواضيع الخاصة يغطيها إلى حد ما التقييم الشهري الذي يُعده رؤساء مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، فإن حركة عدم الانحياز مقتنعة بأن أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ستسهم مساهمة عظيمة في مجمل عملية التنشيط. وفي ذلك السياق، تؤيد الحركة على وجه الخصوص المقترحين اللذين تناقشهما اللجنة الخاصة. وأولهما هو إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لدراسة التنفيذ السليم لميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بالعلاقة الوظيفية بين أجهزة المنظمة. وثانيهما هو ورقة العمل بشأن تعزيز دور المنظمة وتحسين كفاءتها.

ومن بين صلاحيات ولايات الجمعية العامة، هناك مسألة اختيار وتعيين الأمناء العامين للأمم المتحدة. وتعلق حركة عدم الانحياز أهمية قصوى على هذه المسألة. في هذا السياق، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً الحاجة إلى أن يكون اختيار الأمين العام أكثر شفافية وشمولاً لجميع الدول الأعضاء. وتأسف حركة عدم الانحياز لعدم إجراء أي مشاورات حتى الآن بشأن تعيين أمين عام جديد، على النحو الوارد في الصيغة المحدثة لقائمة الجرد المستكملة المرفقة بتقرير الفريق العامل المخصص. وتؤكد الحركة، بالتالي، على ضرورة أن تكون مشاركة الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمناء العامين المقبلين أكثر نشاطاً وفعالية وكفاءة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة وتماشياً مع أحكام القرارات ٢٤١/٥١، ٢٨٦/٦٠، ٣٠١/٦٤، ٢٩٤/٦٦ و ٢٩٧/٦٧ و ٣٠٧/٦٨.

في ذلك الصدد، تشدد الحركة على أهمية التنفيذ الكامل للقرارات الآتية الذكر من أجل بدء العملية القادمة على الفور لاختيار وتعيين الأمين العام. تشجع حركة عدم الانحياز في

ومن البديهي أن تكتسي الإرادة السياسية أهمية بالغة في كفاءة التنفيذ الفعال للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة.

في هذا الصدد، ترحب حركة عدم الانحياز بقرار إصدار قائمة جرد مستكملة لقرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط أعمالها، خلال الدورة التاسعة والستين، والمرفقة بتقرير الفريق العامل المخصص. سيوفّر المرفق للدول الأعضاء فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرارات السابقة منذ الدورة الثالثة والستين.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأقول إن حركة عدم الانحياز تشدد على ضرورة الاحترام الكامل لمهام وسلطات كل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة، والمحافظة على التوازن فيما بين تلك الأجهزة في إطار وظائفها وسلطاتها ذات الصلة المنصوص عليها في الميثاق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يراعي مجلس الأمن مراعاة تامة لجميع أحكام الميثاق، وكذلك قرارات الجمعية العامة، التي توضح علاقة الجمعية بالمجلس والأجهزة الرئيسية الأخرى.

وفي هذا السياق، تعرب الحركة مرة أخرى عن قلقها، كما أعربت عنه في الدورات السابقة، حيال استمرار محاولات مجلس الأمن التعدي على سلطات الجمعية العامة وصلاحياتها. وفي الواقع، لا تمنح المادة ٢٤ من الميثاق لمجلس الأمن صلاحيات معالجة المسائل التي تقع في نطاق وظائف وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي السياق نفسه، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً طلبها إلى مجلس الأمن أن يقدم تقريراً سنوياً أكثر شرحاً وشمولاً وتحليلاً إلى الجمعية العامة، وذلك تقييماً لعمل المجلس، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها المجلس قد أخفق في اتخاذ الإجراءات.

وعلاوة على ذلك، دعت الجمعية العامة مجلس الأمن في القرارات السابقة ١٢٦/٥٨ و ٣١٣/٥٩ و ٢٨٦/٦٠، المرفق، الفقرة ٧، إلى أن يقدم دورياً، وفقاً للمادتين ١٥ و ٢٤

أيلول/سبتمبر التالي. ينبغي بطبيعة الحال أن تقترن تلك الزيادة الهائلة في الأنشطة بكل ما يلزم من الموارد البشرية والمالية.

وعليه، وبغية توفير المزيد من الأفكار عن تنوع وتعقيد أنشطة الرئيس ومهامه، تذكر حركة عدم الانحياز طلب الدول الأعضاء الموجه إلى رئيس الجمعية العامة، بالتعاون مع الأمانة العامة، لتقديم تقرير في الدورة الثامنة والستين إلى الفريق العامل المخصص عن الدور، والولاية والأنشطة التي يضطلع بها رئيس الجمعية العامة.

ومن المنطلق نفسه، فإن الحركة تسعى لمزيد من التوضيح فيما يتعلق بأسس الميزانية من أجل تقديم الأمانة العامة مصادر التمويل والملاك الوظيفي لمكتب رئيس الجمعية العامة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣٥ من القرار ٣٠٧/٦٨. وتذكر الحركة، في ذلك الصدد، أن القرار ٣٠٧/٦٨ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، من أجل استعراض الميزانية المخصصة لمكتب الرئيس.

وختاماً، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أن الجمعية بعد تنشيطها، ووجودها في بيئة أكثر استجابة، وتمكينها من ممارسة دورها وصلاحياتها على نحو كامل، ستسهم بقدر كبير في تعزيز منظومة الأمم المتحدة بكاملها وفي تحسين الحوكمة الدولية والنهوض بتعددية الأطراف.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد فان دين أكر** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهي تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق

الفترة السابقة لاختيار وتعيين الأمين العام المقبل، الذي يتوقع أن يتم خلال سنتين، على عقد جلسات استماع أو اجتماعات للجمعية العامة في الوقت المناسب لتبادل الآراء والحوار مع المرشحين لمنصب الأمين العام. تشجع حركة عدم الانحياز أيضاً رئيس الجمعية العامة على الاضطلاع بدور استباقي في تلك العملية.

تشدد الحركة على ضرورة كفاءة فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك تعزيز ذاكرته المؤسسية. وإننا إذ ننوه مع التقدير بما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال، نرى ضرورة تكريس جهود محددة لمسألة تنفيذ القرارات الصادرة حتى الآن بذلك الشأن، وكذلك الاستفادة من الاجتماع القادم للفريق العامل لتحديد السبل والوسائل الكفيلة ببلوغ ذلك الهدف على نحو مطرد وحاسم.

ومن الواضح أن دور وأنشطة من يرأس الجمعية العامة لم تتغير، فيما تطور دوره وصلاحياته على مدى السنوات السابقة، سواء من حيث التكيف مع تنامي أنشطة ومؤتمرات ومبادرات الجمعية أو من حيث الاضطلاع بمهام رسمية بروتوكولية في تمثيل الجمعية في أنحاء العالم وجعل عمل الجمعية العامة معروفاً وبارزاً بشكل أكبر. وبالتالي، فإن أنشطة مكتب رئيس الجمعية العامة قد ازدادت بشكل كبير على مر السنين. يشمل جدول أعمال الجمعية، وبالتالي جدول أعمال رئيسها، عدداً هائلاً من المسائل. إن التوسع في أنشطة الجمعية العامة، بما في ذلك اتخاذ ما يقرب من ٣٠٠ من القرارات والمقررات سنوياً، وإنشاء الأفرقة العاملة وتعيين الميسرين الذين يعقدون الاجتماعات والمشاورات على مدار السنة، قد جعل حضور الرئيس ومشاركته الفعالة أمراً ضرورياً خلال الدورة بأكملها. وعلاوة على ذلك، فإن عبء عمل الجمعية العامة لم يعد يقتصر على دورها الرئيسية، بل يشمل كامل الفترة الممتدة من افتتاح الدورة، في أيلول/سبتمبر، وحتى جلستها الختامية في

وتعتقد أن التنشيط لا يمكن كفائه إلا عندما تتخذ الجمعية العامة إجراء مناسباً بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي وتحقق النتائج. وبقيامها بذلك، فإنها تفي بدورها باعتبارها جهازاً من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باتخاذ القرار ٣٠٧/٦٨، الذي يتضمن أحكاماً هامة مثل التعجيل بانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرحب بتكرار الترتيب المؤقت بشأن نمط تناوب رؤساء اللجان الرئيسية، الذي اعتمد في المقرر ٥٠٥/٦٨ في سياق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالترتيبات المقبلة الواردة في مرفق القرار ٣٠٧/٦٨. كما نود أن نشدد على أهمية تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك بشأن تنشيط عملها، وأن نشير إلى أثره على سلطة الجمعية العامة وفعاليتها ونجاعتها. ومن الواضح أن تنشيط عمل الجمعية العامة يرتبط بإصلاح الأمم المتحدة على نحو عام.

لقد أدت عملية تنشيط الجمعية العامة فعلاً إلى تطورات إيجابية، مثل المناقشات المواضيعية، التي تيسر إجراء المزيد من المناقشات المعمقة بشأن المسائل الجارية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي. ويقدر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، علي نحو خاص، الطابع التفاعلي للمناقشات المواضيعية، الذي يُمكن الجمعية العامة من التواصل بصورة وثيقة مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين والمنظمات والمجموعات الإقليمية الأخرى من خارج منظومة الأمم المتحدة. وتطلع إلى مواصلة تلك الممارسة، داعين رئيس الجمعية العامة إلى التشاور مع الدول الأعضاء بشأن الإمكانيات، عند الاقتضاء، وبروح الشراكات، للتواصل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وتحقيق نتائج عملية في هذه المناقشات. كما نقر بأهمية التفاعل بين الجمعية العامة والمحافل والمنظمات الدولية والإقليمية الذي يعالج المسائل العالمية التي تثير قلق المجتمع الدولي، فضلاً عما ينبغي جنبيه من ثمار من ذلك التفاعل.

الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة البوسنة والهرسك، فضلاً عن جمهورية مولدوفا، وأرمينيا وجورجيا.

وأود أن أشكر الرئيسين المشاركين السابقين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وتايلند، على العمل الممتاز الذي قاما به. كما أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تعيينه للممثل الدائم لكرواتيا والممثل الدائم لناميبيا رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. ونتمنى لهما النجاح مُعربين لهما عن دعمنا.

يتشبث الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على نحو قوي بتعددية الأطراف الفعالة، التي تقع الأمم المتحدة في صلبها. وما زالت أولوياتنا القصوى هي تعزيز الأمم المتحدة، استناداً إلى تمويل فعال ومستدام وفقاً للقدرة الحقيقية على الدفع، وزيادة كفاءة أدائها، التي لا يزال المجال مفسوحاً للقيام بالمزيد بشأنها. وفي ذلك السياق، ما زلنا ملتزمين بتنشيط الجمعية العامة ودعم الجهود الرامية لتعزيز دورها وسلطتها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة.

والواقع أننا نأمل أن يكون بمقدور الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة ذات العضوية العالمية وبالنظر إلى ولايتها الواسعة النطاق بما تنطوي عليه من مسؤوليات شاملة، التصدي للتحدي المتمثل في التوفيق بين المشروعية والفعالية في سياق التحديات العالمية الناشئة وفي الوقت ذاته، نود أن نؤكد مجدداً على حتمية اتخاذ خطوات ملموسة على جميع المستويات بغية الإنفاق بقدر أكبر من الحكمة، والعمل بسبل جديدة وكفالة تقيد المنظمة بنطاق مستويات الميزانية المتفق عليها. وينطبق ذلك على جميع أنشطة الأمم المتحدة، من عمليات حفظ السلام إلى التعمير والميزانية العادية. ولا بد من بذل جهود حثيثة لإيجاد سبل جديدة ومبتكرة للعمل بغية زيادة فعالية الوفاء بالولايات واستخدام الموارد بصورة مستدامة.



على أهمية استخدام الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الأمانة العامة استخداما كاملا. وقد كان لاستخدام اللجان الرئيسية والدول الأعضاء على نطاق واسع لهذه الخدمات الإلكترونية، بما فيها بوابة "PaperSmart"، أثر إيجابي على عمل الجمعية العامة خلال دورتها الرئيسية، وأدى في الوقت ذاته إلى توفير قدر كبير من الموارد والطاقة والورق. ويجب علينا أن نواصل العمل في ذلك الاتجاه.

وتنتقل إلى الأدوار الفعالة التي يضطلع بها الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، بما في ذلك بصفته رئيس المكتب، ورؤساء اللجان الرئيسية، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لتعزيز تنسيق جدول الاجتماعات الرفيعة المستوى بغية تحديد عددها وتوزيعها طيلة العام على أمثل وجه، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على سلامة المناقشة العامة. ونعتقد أن المكتب يمكن أن يقوم بدور مفيد في العملية.

وأخيرا، أود أن أشدد على الدور الهام الذي يؤديه الفريق العامل المخصص بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة. وأود أن أؤكد للجمعية بأن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سيواصل انخراطه بصورة بناءة في أعمال الفريق العامل المخصص. ونتطلع إلى التوصل بخطة عمل قريبا.

**السيد توي (كمبوديا)** (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، وقبل أن أدلي ببياني بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أود أن أقول بضع كلمات عن مسألة قائمة المتكلمين. وأود أن أوجه انتباهكم، سيدي الرئيس، إلى مسألة ترتيب المتكلمين. فقد نظرت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الفقرة الفرعية ١ (ب) من مرفق القرار ٢٧٦/٦٥، بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة.

وينص على أن مشاركة المراقب عن الاتحاد الأوروبي، لأغراض عرض المواقف التي يتفق عليها الاتحاد الأوروبي

ونقدر مواصلة ممارسة الإحاطات الإعلامية غير الرسمية الدورية التي يقدمها الأمين العام بشأن أولوياته وأسفاره وآخر أنشطته، بما في ذلك مشاركته في الاجتماعات والأحداث الدولية المنظمة خارج الأمم المتحدة، ونشجعه على الاستمرار في تلك الممارسة.

أما فيما يتعلق بعلاقة الجمعية العامة بالأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، يعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن تحسين الشفافية والتعاون يظلان هدفين هامين. وينبغي للجمعية العامة أن تستفيد من المعلومات عن الاجتماعات بين رئيس الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن رؤساء الهيئات الفرعية. وما زالت الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها رئيس الجمعية العامة بشأن آخر أنشطته، بما في ذلك أسفاره الرسمية، ممارسة تحظى بالتقدير ومصدرا قيما للمعلومات.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، نود أن نذكر بضرورة النظر في إمكانية اتخاذ خطوات صوب ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية إزالة التكرار والتداخل وتعزيز التكامل أثناء النظر في المسائل المماثلة ذات الصلة والتفاوض عليها. وفي ذلك السياق، من المهم أن نشير إلى القرار ١/٦٨. ونرى أنه سيكون من المستصوب دراسة تطبيق نظام فترة السنتين ونظام فترة السنوات الثلاث على بعض البنود، فضلا عن تكتيلها أو إزالتها، بما في ذلك من خلال العمل ببند الانقضاء الموقوت، مع الموافقة الواضحة للدولة أو الدول المقدمّة. ونتطلع إلى الإحاطات الإعلامية التي سيقدمها إلى الفريق العامل المخصص المعني بأساليب العمل رؤساء اللجان الرئيسية. وعلى الرغم من أن لكل لجنة على حدة من اللجان الرئيسية سلطتها على النظام الأساسي، فإننا نعتقد أن تبسيط بعض السلطات وتوحيدها ينبغي أن يؤدي إلى زيادة فعالية عمل اللجان. ونود أن نشدد أيضا



سنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. تتيح لنا تلك المناسبة الخاصة فرصة فريدة من نوعها لتنشيط إصلاح الأمم المتحدة. ينبغي لنا ألا نستفيد من هذه الفرصة للاحتفال بإنجازات الأمم المتحدة على مدى العقود السبعة الماضية فحسب، بل والتفكير في اتباع نهج جديد إزاء إصلاح المنظمة من أجل تمكينها من الاستجابة بفعالية لاحتياجات الدول الأعضاء والتصدي لكل من التحديات الحالية والمقبلة. ومن بين أهم عناصر هذا الإصلاح تنشيط أعمال الجمعية العامة، التي هي الجهاز التداولي وصانع القرارات والتمثيلي الرئيسي في الأمم المتحدة. وأود أن أسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية التي نرى أنها جديدة باهتمام خاص في الدورة التاسعة والستين.

أولا، نرحب بإعادة التأكيد، وفقا للقرار ٣٠٧/٦٨، على أهمية وفائدة مواصلة التفاعل بين الجمعية العامة والمحافل الدولية والإقليمية. ليس عام ٢٠١٥ عاما استثنائيا بالنسبة للأمم المتحدة فحسب، بل وبالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي ستحتفل العام القادم بإنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتنطلع الرابطة، بوصفها من أبحر المنظمات الإقليمية، إلى التفاعل مع جميع المحافل الدولية والإقليمية لمعالجة المسائل ذات الاهتمام والانشغال المشتركين. ويحدوني الأمل في اتخاذ تدابير وإجراءات ملموسة لمتابعة التوجيهات الهامة الصادرة عن الجمعية العامة.

ثانيا، نرحب بقرار الجمعية العامة، اعتبارا من الدورة السبعين، بإجراء الانتخابات للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل ستة أشهر تقريبا من تولي مسؤولياتهم. ونأمل أن يكون بالتالي لدى الأعضاء المنتخبين، خاضة البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم، المزيد من الوقت للاستعداد للاضطلاع بمسؤولياتهم الجديدة. ونأمل بشكل خاص أن تتيح الانتخابات المبكرة

والدول الأعضاء فيه، تكون، بناء على دعوة توجه إليه، في المناقشة العامة للجمعية العامة، وفقا للترتيب المتبع فيما يتعلق بمشاركة المراقبين ومستوى المشاركة. لذلك، وتمشيا مع نص وروح القرار ٢٧٦/٦٥، فإن الدول الأعضاء في الرابطة ترى أن وفد الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، ينبغي أن يتكلم بعد كل المجموعات الإقليمية والتجمعات الرئيسية التي تمثلها الدول، إلا إذا كان الاتحاد الأوروبي ممثلا بدولة من الدول الأعضاء. ذلك تطبيق للقرار ٢٧٦/٦٥ استنادا إلى المبادئ. وبالتالي، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تطلب أن تتكلم الدولة العضو في الرابطة، حينما تتكلم بالنيابة عن المجموعة، قبل الاتحاد الأوروبي إذا كان يمثل وفد الاتحاد الأوروبي.

أنتقل إلى البند ١١٨ من جدول الأعمال، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيسي الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السفير فرانتيسكا روزيتشكا، ممثل سلوفاكيا، والسفير نورا شيت سينهاسيني، ممثل تايلند، على قيادتهما في تيسير أعمال الفريق العامل المخصص خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ويسرنا التقدم المحرز في ظل رئاستهما المشتركة. كما يسرنا اتخاذ القرار ٣٠٧/٦٨ بتوافق الآراء في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأود أيضا أن أعثتم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسعادة السيد جون آش، رئيس الجمعية العامة في الدورة الثامنة والستين، على اختياره للرئيسين المشاركين والأهمية التي أولاها لتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونرحب بالكلمة الافتتاحية للسيد سام كاهامبا كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحالية، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر A/69/PV.1)، التي سلط الضوء فيها على أولوياته، بما في ذلك استمرار التركيز على تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل مع الرئيسين المشاركين الجديدين للفريق العامل المخصص اللذين عينهما السيد كوتيسا.

بسبب التضخم، ٣٠٠ ٠٠٠ دولار. إن رئاسة الجمعية العامة، بوصفها واحدة من أهم الوظائف المتعددة الأطراف، أيا كان البلد الذي يشغلها، لا ينبغي أن تعاني من القيود المالية. لذلك نأمل أن يجري تقديم مقترحات الأمين العام والنظر فيها في سياق الإعداد لفترة السنتين المقبلة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر ما قاله مارتن لوثر كينغ والذي اقتبسه السيد سام كاهامبا كوتيسا، في كلمته الافتتاحية أمام الجمعية العامة: "كل ما يتحقق في العالم يتحقق بالأمل".

وقد أعربت عن آمالنا، بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأود أن أؤكد للجمعية العامة التزام الرابطة المتواصل بالمشاركة البناءة في مداوات الفريق العامل المخصص خلال الدورة التاسعة والستين، بهدف تحقيق نتائج ملموسة في مجال تنشيط أعمال الجمعية العامة عشية الذكرى السنوية السبعين لإنشائها.

**السيد خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تويد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونشيد بجهود الممثلين الدائمين لسيلوفاكيا وتايلند بصفتهم الرئيسيين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والستين. ونتطلع إلى العمل مع الممثلين الدائمين لنامبيا وكرواتيا في قيادتهما لجهودنا التي نبذلها لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

إن الجمعية العامة، بالرغم من عجزها التنفيذي المتصور، ما فتئت تعمل بجد على المهام المنوطة بها. ووضع الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة وإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المعني بالتنمية المستدامة مثالان على النجاحات التي حققتها مؤخرا. وتشهد القيادة بشأن مسائل مثل الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وتمكين المرأة، فضلا عن

فرصة في وقت مبكر للأعضاء غير الدائمين المنتخبين لمتابعة جلسات مجلس الأمن.

ثالثا، فيما يتعلق باختيار وتعيين الأمين العام، نرحب بإعادة التأكيد، وفقا للقرار ٣٠٧/٦٨، على أن عملية اختيار وتعيين الأمين العام تختلف عن اختيار وتعيين الرؤساء التنفيذيين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، بالنظر إلى الدور الهام الفريد الذي يضطلع به الأمين العام. ونقدر النداء المشترك الذي وجهه عدد من الدول الأعضاء من أجل تحسين عملية الاختيار بدون تعديل الميثاق. على سبيل المثال، من شأن عقد جلسات استماع أو اجتماعات للجمعية العامة لتبادل الآراء مع المرشحين أن يساعد على جعل عملية الاختيار أكثر شمولا وشفافية وتفاعلا ومصداقية. ونأمل أن يجري الاتفاق في الفريق العامل المخصص على تحسين ملموس خلال الدورة التاسعة والستين حتى يتسنى تنفيذه في الدورة السبعين في الوقت المناسب لاختيار الأمين العام التالي، المتوقع أن يجري في عام ٢٠١٦. كما نأمل أن يضطلع رئيس الجمعية العامة بدور نشط في تلك العملية وفقا للدور الممنوح له أو لها بموجب القرارات ذات الصلة، مع الاحترام الكامل لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا وليس آخرا، نأمل أن نرى المزيد من التعزيز للذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. ويسرنا أن الجمعية العامة، بموجب القرار ٣٠٧/٦٨، كررت طلبها إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقترحات بشأن استعراض اعتمادات الميزانية المخصصة لمكتب رئيس الجمعية العامة وفقا للإجراءات المعمول بها.

ومن المهم الإشارة إلى أن عددا من الدول الأعضاء وجه نداءات متكررة من أجل زيادة الاعتماد المخصص في الميزانية لمكتب رئيس الجمعية العامة، الذي لم يتغير منذ عام ١٩٩٨. يبلغ المرتب حاليا، بعد بعض التعديلات الطفيفة

أما مجلس الأمن، فينبغي له أن يعمل من جانبه، إذ يتناول المسائل المواضيعية، مثل تغير المناخ والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة وحقوق النساء والأطفال وبناء السلام، في شراكة وثيقة مع المنتديات والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة.

وينبغي ألا يظل الاتصال المتبادل بين المجلس والجمعية العامة رمزيا وشكلياً، لكن ينبغي أن يصبح موضوعياً ومؤثراً. ويمكن لخطوات صغيرة أن تحسن الاتصالات بين الجهازين. وتشمل تلك الخطوات جعل الاجتماعات الشهرية الشكلية إلى حد كبير بين رؤساء الجمعية العامة والمجلس أكثر موضوعية. بمناقشة التعاون استناداً إلى جدول أعمال الجهازين؛ وجعل تقارير المجلس السنوية إلى الجمعية العامة للمجلس تحليلية بدرجة أكبر وتوظيف آراء الجمعية العامة لتصب مرة أخرى في أعمال المجلس؛ وتحسين تدقيق وتقييم عمل المجلس من جانب عموم الأعضاء. وأخيراً، ينبغي أن يعمل الفريق العامل المخصص، والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن والجمعية العامة نفسها مع مجلس الأمن وفريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بغية صقل وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن لجعله أكثر شفافية وقابلية للمساءلة أمام عموم الأعضاء.

إن إصلاح مجلس الأمن فرصة تاريخية للجمعية العامة. ويجب هذه المرة أن ننفذ عملية الإصلاح بشكل صحيح. وينبغي ألا يكون إصلاحاً جزئياً يفتقر إلى التوازن، يركز على زيادة العضوية، لا سيما المقاعد الدائمة. يجب أن يركز الإصلاح على زيادة التمثيل، فضلاً عن المسائل الأخرى التي لا تقل أهمية - وهي حق النقض، وأساليب وحجم العمل، والتمثيل الإقليمي والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وينبغي ألا تسمح الجمعية العامة بإنشاء مقاعد دائمة جديدة لأن ذلك من شأنه أن يكون إنكاراً لطابعها الديمقراطي.

إنشاء هيكل جديد، مثل مجلس حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الأهمية والإبداع المعياريين والموضوعيين للجمعية العامة خلال العقد الماضي. وقد نجح الفريق العامل المخصص نفسه في تقديم موعد الانتخابات لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ستة أشهر قبل بداية فترة عضويتهم. وسيساعد هذا الأعضاء المنتخبين حديثاً في الاستعداد والمساهمة بطريقة أفضل.

إن أدوار وولايات الجمعية العامة ومجلس الأمن قد حددها ميثاق الأمم المتحدة بوضوح. وبدلاً من خطاب التركيز على التناقضات والتجاوزات، ينبغي أن ننظر إلى مجالات التقارب حتى يتسنى للجهازين العمل بتناغم في مجال مشترك من أجل النهوض بجدول أعمالنا المشترك. يوفر الميثاق مساحة هائلة للجمعية العامة للاضطلاع بدورها في صون السلام والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وينبغي أن تستخدم الجمعية العامة هذه المساحة على الوجه الأمثل. وللجمعية العامة دور قيادي تضطلع به في عمليات حفظ السلام باستخدام الإمكانيات الكاملة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. إن لجوء الجمعية من وقت لآخر إلى آلية الاتحاد من أجل السلام (القرار ٣٧٧ ألف) سيمكنها من ترك أثر لا يمحو في مجال السلم والاستقرار الدوليين.

في هذه الألفية، ستضطلع الجمعية العامة بدور بارز وأساسي بصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستسهم مباشرة في التخفيف من وطأة الفقر؛ وتمكين الرجال والنساء والأطفال المهمشين في العالم؛ وتعزيز المساواة وحفز النمو الاقتصادي والتنمية. إن تنفيذ خطة التنمية من شأنه أن يضع الجمعية العامة في مركز عمليات صنع القرار ويعزز هيكلها ومركزها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية العامة تتحمل المسؤولية عن تحقيق التنمية المستدامة في شراكة مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

خلال الدورة السابقة، الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وتايلند، وأن أرحب بتعيين الممثلين الدائمين لكل من كرواتيا وناميبيا رئيسيين مشاركين جديدين للفريق العامل المخصص خلال الدورة الحالية.

لقد أكدتم، سيدي الرئيس، على أهمية تنشيط الجمعية العامة، سواء في خطاب القبول الذي أدليتكم به في حزيران/يونيه (انظر A/68/PV.93) أو في خطابكم في افتتاح الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة (انظر A/69/PV.1) في أيلول/سبتمبر. واليابان تتشاطر آراءكم تماما. إن تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن هما من العناصر الحاسمة في خطة الإصلاح. ويجب علينا أن نحرز تقدما مطردا صوب تحقيق نتائج واقعية وقابلة للتحقيق بشأن هذا البند.

وفي هذا السياق، ترحب اليابان باتخاذ القرار ٣٠٧/٦٨ خلال الدورة السابقة. وعلى وجه الخصوص، فإننا نقدر كثيرا قرار إجراء انتخابات لأعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت أبكر. ونعتقد أنه سيؤدي حتما إلى تسوية الشواغل المشروعة للأعضاء المنتخبين حديثا. ومن الإنجازات أيضا أن ينص القرار على أن الجمعية العامة تقرر إعادة تأكيد الترتيب المؤقت الذي توصي فيه بطريقة تناوب رؤساء اللجان الرئيسية من الدورة التاسعة والستين وحتى الدورة الثالثة والسبعين.

صحيح أننا أحرزنا بعض الإنجازات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورات سابقة. غير أنه ما زال هناك الكثير الذي يجب عمله وهناك حاجة إلى بذل جهود أكبر بكثير. ولا يزال تعزيز العدالة في إدارة هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة يمثل جانبا هاما للمناقشة. وأشرنا في العام الماضي خلال هذه المناسبة نفسها إلى أنه ينبغي أن تجسد قائمة المتكلمين، خلال الأسبوع الرفيع المستوى، الواقع بصورة أوثق. وينبغي التعامل مع بلدان مثل بلدي، اليابان، يظطلع فيها رئيس الدولة بدور

وينبغي أن يكون وفق مبدأ الصالح العام للعدد الأكبر عن طريق ضمان تمثيل جميع الدول الأعضاء - الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، التي تتألف منها أسرة الأمم المتحدة، على نحو مناسب وكاف في المجلس بعد إصلاحه. ينبغي أن يجسد إصلاح مجلس الأمن تطلعات ومصالح الجميع؛ لا طموحات البعض.

ويتطلب التنفيذ الدقيق لقرارات ومقررات الجمعية العامة شرطين أساسيين: الإرادة السياسية الحاسمة للدول الأعضاء والموارد الكافية. وينبغي اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تبادلي التنفيذ الانتقائي للقرارات، بشكل متعمد أو اعتباطي. إن تحديث قائمة القرارات ممارسة جيدة، وقد أدت الأمانة العامة عملا جيدا في هذا الصدد. بيد أنه ينبغي زيادة تحسين الآلية بإدراج المعلومات المتعلقة بأسباب عدم التنفيذ أو تأخيرها. ويمكن للأمانة العامة أيضا استكشاف إمكانية إنشاء وحدة لتتبع حالات عدم التنفيذ.

وإذ نمضي قدما نحو اختيار الأمين العام في عام ٢٠١٦، يكمن أحد التحديات الرئيسية في الارتقاء إلى مستوى توقعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بشفافية العملية وشموليتها. يجب أن يواصل الفريق العامل المخصص هذا بوصفه هدفا هاما هذا العام. وأخيرا، فإن الأمم المتحدة هي مجموع دولها الأعضاء. وتنشيط أعمال الجمعية العامة والتنفيذ الدقيق لمقرراتها وقراراتها سيكون بمثابة مضاعف للقوة في تمكين الأمم المتحدة من تسوية القضايا الصعبة للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويسرنا أن نرجل دولة بمكانتك وحكمتك، السيد الرئيس، سيقود جهودنا خلال هذه السنة حاسمة الأهمية.

**السيد مينامي (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأود أيضا، شأن شأن الوفود الأخرى، أن أعرب عن خالص امتناني للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة

الملحة التي علينا أن نعالجها. وسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن اليابان على استعداد للإسهام بطريقة بناءة في المناقشات الرامية إلى زيادة تعزيز فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها.

**السيد مو كير جي** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وفي البداية، سمحوا لي أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الجيد الذي قام به الرئيس المشارك للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابقة، الممثلان الدائم لسلوفاكيا وتايلند. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ الممثلين الدائمين لناميبيا وكرواتيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص خلال الدورة التاسعة والستين، وأتمنى لهما النجاح في هذا المسعى.

ونعتقد أنّ مسألة تنشيط الجمعية العامة قد اكتسبت أهمية خاصة في السنوات الأخيرة. وهذا واضح جدا في تركيزكم، سيدي الرئيس، على إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. وقد أشترتم إلى ذلك بحق في خطاب القبول الذي أدليتكم به في حزيران/يونيه:

”إن العالم اليوم يختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه في عام ١٩٤٥. بينما لا تزال مبادئ المنظمة راسخة، يرغمنّا العالم المتغير على التكيف مع الحقائق الجديدة والمتغيرة ومما يحتل مكاناً مركزياً في ذلك الشأن الاستمرار في تنشيط أعمال الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة“. (A/68/PV.93، الصفحة ٣)

وبالمثل، نعتقد أيضاً أنه لا بد من القيام بعملية إصلاح عاجلة وشاملة للأمم المتحدة لتعبر عن الحقائق الجغرافية

شرفي ويُعهد فيها إلى رئيس الحكومة بالولاية السياسية العليا، من هذا المنطلق. ومن الجدير بالتقدير أن الجمعية العامة درست حاجتنا بإمعان إلى حد ما في هذا العام.

ونود أيضاً أن نشدد على أهمية التقيد الصارم بالقيود الزمنية لكل متكلم. وفي هذا الصدد، فإن بدء الرئيس كوتيسا لكل جلسة في الموعد المحدد هو محل تقدير كبير. والجمعية العامة بحاجة إلى مواصلة المناقشات من أجل تحقيق انضباط الإدارة.

ويشكل ترشيد أعمال الجمعية العامة تحدياً ملحاً. وكما ازداد مقدار المهام في الجمعية العامة، كان تحديد أولويات جدول الأعمال أمراً لا غنى عنه. وينبغي ترشيد أعمال الجمعية العامة عن طريق تصنيف أكثر من ١٧٠ بنداً من بنود جدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك اختزال تواتر مناقشة بنود جدول الأعمال التي تجري مناقشتها سنوياً حالياً إلى مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. ومع ذلك، فإن العملية لا يزال أمامها شوط طويل. وعلى سبيل المثال، فقد أصبحت الجلسات التي تعقد في وقت متأخر من الليل لبعض اللجان الرئيسية للجمعية العامة أكثر شيوعاً. ويجدون الأمل في أن تتحسن هذه الحالات على الفور.

إن مبادرة الرئيس القوية المتمثلة في استضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى خلال العام القادم هي موضع تقدير. ومن أجل زيادة شأن هذه الاجتماعات، أود أن أقترح أن تكون أكثر تميزاً عن المؤتمرات والاجتماعات الدولية المماثلة، حتى يتمكن ممثلون كبار من كافة العواصم من الحضور. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية ممارسة القيادة من قبل رئيس الجمعية العامة. وبالنظر إلى القيود المفروضة على ميزانية الأمم المتحدة، ينبغي للدول الأعضاء أن تدعم الأنشطة التي يضطلع بها الرئيس قدر الإمكان.

هذه هي بعض الأفكار التي تعتقد اليابان أنها جديدة بالمناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وتنشيط أعمال الجمعية العامة، بالإضافة إلى إصلاح مجلس الأمن، من المهام



الأمم المتحدة بشكل عام وصلاحيات الجمعية على وجه الخصوص. وينبغي الاضطلاع دون مزيد من التأخير بجهود ترمي إلى وضع إجراءات أكثر شمولاً وشفافية لتعيين الأمين العام، بما يتسق مع المادة ٩٧ من الميثاق

ثالثاً، يجب على الجمعية العامة والكيانات الأخرى، التي تشكل جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، أن تُجسّد أفضل الممارسات في عملها اليومي.

وهذا سوف يتطلب استعراض الطريقة التي تدير بها الجمعية أعمالها، بما في ذلك، على سبيل المثال، انتخابات محكمة العدل الدولية التي أجريت مؤخراً.

ومما يسترعي انتباهنا أيضاً حقيقة أن تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/69/53) و (A/69/53/Add.1) تجري مناقشته في كل من الجلسات العامة واللجنة الثالثة. إن بعض الوفود التي تكلمت بشأن هذا الموضوع في هذه الجلسة العامة يوم أمس، على سبيل المثال حتى وبينما أتكلم، يدلون بنفس البيانات في اللجنة الثالثة اليوم. وربما هذا أمرٌ لا جدوى منه.

وفي رأينا، تنبع أهمية الجمعية من الطابع العالمي لعضويتها، فضلاً عن التطبيق الدؤوب لمبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها. وعليه، فإن ملكية قرارات الجمعية وأنشطتها تنعكس في درجة مشاركة الدول الأعضاء. لذلك، فإن توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء من أجل اتخاذ التدابير الملموسة لتعزيز دور الجمعية وسلطتها أمرٌ في غاية الأهمية.

وختاماً، أسمحوا لي أن أؤكد الحاجة إلى مناقشة التدابير الموضوعية التي من شأنها أن تعزز دور الجمعية العامة بصفقتها جهازاً المجتمع الدولي التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع السياسات. وبوسع الأعضاء التعويل على دعم ومشاركة وفد بلدي البنايين في تلك الجهود.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
نرحب باجتماع اليوم بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السياسية الحالية وتعزيز قدرتها على مراعاة تحديات عصرنا عبر الوطنية الملحة ومتزايدة التعقيد. ويشمل تلك، في جملة أمور، مسائل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والبيئة والصحة. ونحن نقدر، السيد الرئيس، الأهمية التي تولونها لهذه المسائل. ويمكنكم أن تعولوا على دعم الهند في مساعيكم هذه.

ونعتقد أنه لن يتم تمكين الجمعية العامة من خلال تعزيز الإجراءات وتبسيط أساليب العمل فحسب. فلن يتم تمكينها إلا باحترام مركزها نصاً وروحاً، باعتبارها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي لصنع السياسات في الأمم المتحدة. بموجب المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ويتطلب ذلك ضرورة أن تتولى الجمعية العامة القيادة في إعداد جدول الأعمال العالمي، واستعادة مركزية الأمم المتحدة في صياغة التهجّج المتعددة الأطراف لحلّ المسائل عبر الوطنية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يؤدي تنشيط أعمال الجمعية العامة إلى استعادة الأمم المتحدة أوليتها في قضايا التنمية. ونود أن نتطرق إلى ثلاث نقاط في هذا السياق. أولاً، من المهم معالجة مسألة منع التعدي على ولاية الجمعية العامة وجعل مجلس الأمن أكثر استجابة لها. فتعدي مجلس الأمن على المسائل التي تدرج تقليدياً ضمن اختصاص الجمعية العامة قد أصبح مصدر قلقٍ بالغ. وما يترتب عليه من تفويض لدور وسلطة الجمعية العامة هو أمر يلزم تصحيحه. ويبقى اللجوء إلى المناقشات المواضيعية، وفي الآونة الأخيرة، إلى القرارات في مجلس الأمن، بشأن مسائل غالباً ما تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مصدراً للقلق. وينبغي احترام التوازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والحفاظ عليه، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، إن الجمعية العامة، بوصفها صوت المجتمع الدولي، يجب منحها دوراً أكبر في اختيار الأمين العام. ومواصلة تقييد الدور الذي تضطلع به الجمعية ومسؤولياتها في عملية اختيار وتعيين الأمين العام بحاجة إلى تغيير. وهذا في مصلحة منظومة



نلاحظ أنه ينبغي تناولها بالامتثال الكامل للإجراءات المتعارف عليها، كما هو الحال في أي مسألة أخرى قد تترتب عليها آثار مالية في الميزانية العادية للأمم المتحدة، أي في اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

**السيد الحمامي (مصر)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر

البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير مصر لقراركم، سيدي الرئيس، إدراج تنشيط أعمال الجمعية العامة على رأس أولوياتكم خلال الدورة التاسعة والستين، وللتشديد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لجعل الجمعية العامة فعالة وتتسم بالكفاءة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلين الدائمين لسلوفاكيا وتايلند على جهودهما في الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والستين. فقد أدت هذه الجهود إلى اتخاذ القرار ٣٠٧/٦٨، الذي يمثل أساسا متينا للمناقشات خلال الدورة الحالية تحت قيادة الميسرين المشاركين المعينين حديثا. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لهما من أجل تحقيق نتائج ملموسة في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

يواجه المجتمع الدولي تحديات غير مسبوقه تقتضي جمعية عامة قوية وأكثر قدرة على الاستجابة من أجل السماح لهذا البرلمان العالمي للدول بأن يضطلع بدوره القيادي في الحوكمة العالمية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتؤمن مصر أن الخطوة الأولى لتحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد تتمثل في تنفيذ القرارات المختلفة التي تحتوي على تدابير محددة من أجل تنشيط أعمال الجمعية العامة، بوصفها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي التمثيلي والتداولي لصنع السياسات العامة.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن التحدي الرئيسي الذي يواجه تنشيط أعمال الجمعية العامة يتمثل في تعدي مجلس الأمن المستمر وغير المسبوق على دور الجمعية العامة ومهامها.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أهنيء الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا على تعيينهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة وأتمنى لهما كل النجاح في عملهما. وننوه بالعمل الذي قام به الممثلان الدائم لسلوفاكيا وتايلند بصفتهم رئيسين خلال الدورة الثامنة والستين.

ويؤيد الاتحاد الروسي المبادرات الواقعية الرامية إلى تحسين فعالية عمل الجمعية العامة، بشرط أن يظل تركيزنا منصبا على تحسين أساليب عمل الجمعية العامة وتبسيط جدول أعمالها المثقل بالأعباء إلى حد كبير. ونعتقد أن من الضروري مواصلة الممارسة المتمثلة في تحويل بعض بنود جدول الأعمال من النظر فيها كل سنتين إلى جدول زمني يجري كل ثلاث سنوات وإلغاء البنود التي لم تعد ذات صلة.

ونحن نؤيد المقترحات بشأن التخفيف من أنشطة الأسبوع الرفيع المستوى في إطار المناقشة العامة، لأن رؤساء الدول والحكومات فضلا عن وزراء الخارجية، لديهم بالفعل جدول أعمال حافل بالاجتماعات الثنائية خلال إقامتهم في نيويورك. ويجب علينا الحد من عدد المناسبات الرفيعة المستوى خلال هذه الفترة. وينبغي أن تتم البقية بصورة منتظمة طوال الدورة الكاملة للجمعية العامة. وهذا من شأنه تيسير وتحسين كفاءة عملنا.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن أي ابتكارات للإصلاح ينبغي أن تكون مستندة إلى الامتثال الصارم لصلاحيات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، ندعو إلى الحفاظ على الدور الحالي للجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام، وفقا للمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن الجمعية العامة تعين الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن. ويجب أن ننظر بعناية في المقترحات الرامية إلى تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. ومع ذلك،

وختاماً، فإن تنشيط الجمعية العامة عنصر بالغ الأهمية في عملية إصلاح الأمم المتحدة عموماً. ولذلك، يجب أن يعامل على قدم المساواة مع سائر عمليات الإصلاح للهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام والنظر. وأود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، كامل دعم وفد بلدي لكل ما تبذلونه من جهود من أجل تعزيز دور الجمعية العامة في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء للجميع.

**السيد بيركايا** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا المناقشة الهامة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ونود أن نشكر السفير روزيتشكا، ممثل سلوفاكيا، والسيد سينهاسيني، ممثل تايلند، على قيادتهما القيّمة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة وعلى عملهما الدؤوب خلال الدورة الثامنة والستين.

ونهنئ أيضاً المسيرين المشاركين الجديدين، السفير دروبنيك ممثل كرواتيا والسفير إمفولا ممثل ناميبيا.

ويؤكد الوفد الإندونيسي لهما دعمه المخلص خلال قيادتهما للفريق العامل وذلك للمساعدة في التوصل إلى جمعية عامة يمكن أن تصبح محورا قويا لتحقيق عالم أكثر سلماً وازدهاراً للجميع.

تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل كمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ومع اقتراب الذكرى السنوية السبعين لأمننا المتحدة في العام المقبل، فإن هذه المناقشة والدورات المقبلة للفريق العامل تكتسي أهمية قصوى في تقييم جهود التنشيط التي بذلت حتى الآن، وفي التداول بشأن الكيفية التي يمكن بها تصميم مسعى يكون أكثر تكريسا وقوة وأوسع نطاقا يعزز أداء الجمعية. ومن

ويحاول مجلس الأمن باستمرار إعادة تحديد نطاق اختصاصاته من خلال تفسير أوسع نطاقاً للمسائل التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك المسائل التي هي بالفعل قيد النظر في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويستطيع الفريق العامل المخصص أن يحدد، خلال مداواته المقبلة، مجالات التعدي هذه وكذلك مجالات التنسيق بين هذين الجهازين الرئيسيين، على سبيل المثال، كيفية تعزيز التنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة عملاً بالمادة ٤ (ب) من الميثاق.

ونؤكد على أن التركيز على الجوانب الإجرائية وأساليب عمل الجمعية العامة تحديداً لن يكون كافياً لتحقيق التحسين الشامل لأعمال الجمعية العامة الذي نتطلع إليه جميعاً. وضمان فعالية مكتب رئيس الجمعية العامة مهم أيضاً لتحسين دور الجمعية العامة وسلطتها. في هذا الصدد، نؤكد مجدداً على الحاجة إلى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة عن طريق تخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، من أجل إتاحة تكافؤ الفرص لجميع الدول الأعضاء لإدارة رئاسة الجمعية العامة بنجاح، حيث تمل المساهمات الاختيارية إلى إشراك تمويل لا يمكن التنبؤ به أو الاعتماد عليه، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على الذاكرة المؤسسية لهذا المكتب.

وأخيراً، إن اختيار وتعيين الأمين العام مسألة أخرى بالغة الأهمية لعموم الأعضاء. ونحيط علماً أن عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل ستجري في عام ٢٠١٦. ونحن نشجع رئيس الجمعية العامة على دعم هذه العملية بقوة وفقاً للدور الموكل له بموجب القرارات ذات الصلة، مع مراعاة المادة ٩٧ من الميثاق. وعلاوة على ذلك، نعيد التأكيد على الحاجة إلى أن تكون عملية اختيار الأمين العام شفافة وشاملة لجميع الدول الأعضاء وفي مرحلة مبكرة عند تحديد المرشحين لهذا المنصب الرئيسي.

يجسد القرار ٣٠٧/٦٨، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استعداد الدول الأعضاء لتعزيز أهمية إصلاح الجمعية وتعزيز أدائها بوصفها جهازاً رئيسياً قيماً من أجهزة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق نود أن نؤكد مجدداً على أهمية دور الجمعية العامة ونطاقه، وخاصة في مجال السلام والأمن الدوليين. ونحن في الواقع نعتقد أن الجمعية العامة يمكن أن تكون أكثر عزمًا في تولي دورها الحق في مسائل السلام والأمن، والذي يتعين على جميع الأعضاء دعمه. ونحن نشعر بالقلق إزاء استمرار تحويل المسائل التي تدرج تقليدياً ضمن اختصاص الجمعية العامة، إلى مجلس الأمن. وفي رأينا أنه من الضروري، بل يجب أن يكون لجميع الدول الأعضاء دور ورأي في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

إذا عملنا معاً على نحو أفضل، وبتعاون أكثر، والأهم من ذلك، كنا على استعداد لتطبيق مبادئنا السياسية ذات الصلة لتمكين الجمعية العامة من أداء كامل دورها الذي أناطها به الميثاق، فليس لدينا أي شك في أن تنشيط الجمعية العامة المنشود بشكل كبير والفعال سيتحقق في الواقع. تدعو إندونيسيا جميع البلدان إلى إبداء الإرادة السياسية ودعم عمل الفريق العامل للمساعدة في الوصول إلى جمعية عامة قادرة على الاستجابة بالشكل الأمثل للنداءات من أطراف المجتمع الدولي كافة، في جميع الأبعاد الاجتماعية والسياسية ومجالي السلام والأمن.

**السيد راجا زايب شاه (ماليزيا)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أسمحوا لي أن أشيد بالمثلين الدائمين لناميبيا وكرواتيا بمناسبة تعيينهما الرئيسيين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة في الدورة التاسعة والستين. أسمحوا لي أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسيد فرانتشيك روزيتشكا، الممثل الدائم لسلوفاكيا، والسيد نوراشيت سينهاسيني، الممثل الدائم لتايلند، على إدارتهما

المؤكد أنه منذ أن أصبح تنشيط الجمعية العامة بند جدول أعمال متميزاً في عام ١٩٩١، وعقب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي شكل فيه الفريق العامل المخصص، فقد تم إنجاز الكثير من العمل الهام - مع تحقيق بعض النتائج - في إطار المجموعات المواضيعية الأربع للفريق، والتي يحق له أن يفخر بها.

ومع ذلك، لا يزال يتعين أن تكون الجمعية العامة بحق جهاز الأمم المتحدة التمثيلي الرئيسي للتشاور وصنع السياسات على النحو المتوخى في الميثاق. ولا تزال هناك فجوة في ضمان أن الجمعية العامة ستكون بالفعل البرلمان العالمي للأمم، ولها تأثير على الشؤون الدولية التي تمم أعضاءها.

لقد شارك وفد بلدي بنشاط في الفريق العامل المخصص على مر السنين. وقد جرت، من بين الاجتماعات في الدورة الماضية، مناقشات بالغة الأهمية مع رؤساء اللجان الرئيسية بشأن تحسين أساليب عمل اللجان؛ وتعميق الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة؛ وتحسين عملية اختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين في الأمم المتحدة؛ وتعزيز دور الجمعية وسلطتها.

وبلا شك، تؤيد إندونيسيا التقدم الملموس في المسائل المذكورة أعلاه، لأن أصحاب المصلحة يطلبون تحقيق هذا التقدم. ونحن سنواصل القيام بدورنا في النهوض بالجهود التي يبذلها الفريق لدعم الجمعية العامة كي تتبوأ المكانة اللائقة بها في الشؤون العالمية على نحو فعال. ولا يمكن للفريق أن يقوم بأكثر من ذلك. فعلى الرغم من أن اجتماعاته وعملياته، بما في ذلك قائمة القرارات والإجراءات التي ترفق بالتقرير السنوي للفريق، تظل مفيدة للغاية في رصد وتوجيه الجهود الرامية إلى تعزيز مركز الجمعية العامة، فإن عملية تنشيط الجمعية هي أساساً عملية سياسية. وسوف تتطلب من الجميع إرادة سياسية أكبر بكثير إلى جانب التنفيذ الصادق لقرارات الجمعية القائمة بشأن التنشيط.

الجمعية العامة لتقييم حالة تنفيذ قراراتها والاستفادة من التقدم المحرز في الدورات السابقة. ونرحب بالقرار الذي سيواصل بموجبه الفريق العامل المخصص استعراضه لقائمة قرارات الجمعية العامة بشأن التنشيط وتحديث قائمة تلك القرارات. تلك الخطوة الأولى على طريق اتخاذ وتنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة

وفضلاً عن ذلك، يعتقد وفد بلدي أيضاً أنه ينبغي لنا النظر مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات في المزيد من المداولات بشأن القرارات. وتؤيد ماليزيا وجهة النظر القائلة بأن ذلك يؤدي إلى تحسين أعمال الجمعية العامة عن طريق وضع جدول زمني لبنود جدول الأعمال. وفي ضوء ذلك، نهب بالذين ينادون بالنظر مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات في بنود جدول الأعمال والقرارات أن يكونوا قدوة تُحتذى. في سبيل تحقيق هذا الجهد، من الأهمية بمكان أن تقبل الدولة أو الدول الراعية بهذه التدابير قبل التنفيذ.

ومما لا شك فيه أن الجمعية العامة تنظر اليوم في عدد أكبر من ذي قبل من بنود جدول الأعمال والمسائل الأخرى. إن العدد المتزايد لبنود جدول الأعمال والمسائل يعني أيضاً أن الدور والأنشطة التي يضطلع بها رئيس الجمعية العامة ستستمر في الزيادة خلال السنوات المقبلة. في هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يطلب إلى الرئيس أن يخصص الموارد اللازمة له للاضطلاع بالدور الذي انطه ميثاق الأمم المتحدة بالمكتب. وفي نفس الوقت، ترحب ماليزيا أيضاً باقتراح الفريق العامل المخصص بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب الرئيس وعلاقتها مع الأمانة العامة.

تود ماليزيا أيضاً أن تبرز الحاجة إلى الشفافية والشمول في عملية اختيار وتعيين الأمين العام. فالأمين العام يمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وليس حصراً أعضاء مجلس الأمن. وبالتالي، فإن عملية اختيار تلك الشخصية الهامة يجب

مناقشة الفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة أثناء الدورة الثامنة والستين.

أود في بياني أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل كمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويود وفد بلدي أن يبرز بعض الآراء ذات الصلة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في سعينا الجماعي لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

ظلت ماليزيا متسقة في تكرار التأكيد على أن الجمعية العامة هي الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة، وعلى الدور الذي تضطلع به الجمعية في عملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي. تمثل الجمعية ١٩٣ دولة عضواً، وبالتالي يجب أن تمنحها المكانة اللائقة والرسمية التي تستحقها على النحو الواجب. ويجب علينا أن نضمن أن تواصل الجمعية العامة دورها بصفتها الجهاز الرئيسي لصنع السياسات ووضع المعايير للأمم المتحدة.

وقد قطع الفريق العامل المخصص أشواطاً كبيرة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وسعدت ماليزيا باعتماد القرار ٣٠٧/٦٨ بشأن المضي قدماً بعمل الفريق العامل. ومن التطورات المهمة إدراج الفقرة ١٧ في القرار، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على أن يجري انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نحو ستة أشهر من تولي الأعضاء المنتخبين مسؤولياتهم، وذلك ابتداء من الدورة السبعين. ومن شأن ذلك أن يسمح للأعضاء الجدد بالتخطيط المسبق، مما يتيح زيادة قدرة بعثاتهم قبل تولي المسؤولية وتمكين استعداداتهم.

ومع أننا أحرزنا تقدماً كبيراً، فإن وفد بلدي لا يزال قلقاً إزاء عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة المختلفة. وأدى هذا إلى شل حركة الجمعية العامة، حيث أنه يقوض فعالية هذه الهيئة. وتعرب ماليزيا عن تقديرها للمقرر الذي اعتمده

القرار ٣٠٧/٦٨ بشأن هذا الموضوع، وعلى جهودهما الرامية إلى النهوض بعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. نود أيضا أن نهنئ ممثلي ناميبيا وكرواتيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص. إن تنشيط أعمال الجمعية العامة عنصر بالغ الأهمية في تحقيق إصلاح حقيقي للأمم المتحدة. في الوقت الراهن، لن يكون من الممكن تناول العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة إذا لم نرتب أولويات الهدف المتمثل في ضمان منظمة أكثر ديمقراطية وفعالية في قلبها جمعية عامة تمارس ممارسة كاملة السلطات المخولة لها بموجب الميثاق. لقد ذكرت كوبا في مناسبات عديدة أن عملية التنشيط هذه ينبغي لها أن تستعيد الدور المركزي للجمعية العامة وتعززه كونها الهيئة التداولية، والمقررة للسياسات والهيئة التمثيلية في الأمم المتحدة، على النحو المسلم به في ميثاق الأمم المتحدة وفي العديد من القرارات والإعلانات التي اتخذتها الأمم المتحدة.

في هذه الظروف، ينبغي أن تكون أهداف عملية التنشيط موجهة نحو مساعدة الجمعية العامة في تعزيز استقلالها وطابعها بوصفها هيئة شاملة للمناقشات، تمتع فيها الدول الأعضاء بجزية النظر غير المقيد والمحدود في المسائل التي تهمها. وبغية استعادة ثقة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بالأمم المتحدة ومصداقيتها، ينبغي أن نضمن أن منظمنا تستجيب حقا للمصالح الجماعية للدول الأعضاء فيها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا قمنا بتنشيط الدور التوجيهي للجمعية العامة بوصفها الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الحالي من الهيمنة والذي يمكن فيه الجميع إبداء الرأي والتصويت، والحالي من حق النقض الذي عفا عليها الزمن.

إن الجمعية العامة لديها القدرة، بحكم الواقع والقانون، للنظر في المواضيع الحاسمة والعاجلة المتعلقة بالحقائق الدولية من أجل اتخاذ قرارات عملية المنحى. وفي رأينا أن المشكلة الرئيسية لدى المنظمة تكمن تحديدا في عدم تنفيذ القرارات

أن تحترم تطلعات الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بالمسألة، وبخاصة الفقرات من ١٧ إلى ٢٢ من مرفق القرار ٢٨٦/٦٠ عند عملية اختيار وتعيين الأمين العام في المستقبل، وعند اختيار وتعيين الأمين العام المقبل في عام ٢٠١٦.

ترحب ماليزيا بعقد الاجتماعات الرفيعة المستوى والمناقشات المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن المسائل الهامة للدول الأعضاء. ونعقد أن هناك حاجة إلى المزيد من التنسيق مع جميع الأطراف المعنية في تنظيم هذه الاجتماعات من أجل تجنب جدولة المسائل للوفود، أو على أضعف الإيمان تخفيضها إلى أدنى حد، ولا سيما خلال الأسبوع الرفيع المستوى من دورة الجمعية العامة. نتوق إلى تنفيذ الاقتراح الداعي إلى حل مشكلة وجود عدد كبير من الاجتماعات والمناسبات خلال الأسبوع الرفيع المستوى، من قبيل استكشاف إمكانية تنظيم تلك الاجتماعات خلال الجزء الأول من السنة.

ويجب أن نحيط علما بالتقدم الذي أحرزناه حتى الآن في سعينا الجماعي إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة. ولا بد من تذكير الدول الأعضاء بأن تنشيط أعمال الجمعية العامة ليس أمرا جديدا، ولن ينتهي في أي وقت قريب. وفي هذا الصدد، يجب التشديد على عقد المزيد من المداولات والحفاظ على الزخم من أجل تحقيق تقدم مجد. وندعو الدول الأعضاء إلى تناول هذه المسألة بروح منفتحة والتحلي بالإرادة السياسية اللازمة لتمكيننا من إحراز تقدم كبير في زيادة تعزيز فعالية الجمعية العامة.

**السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** يؤيد الوفد الكوبي البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بشأن هذا الموضوع.

أود أولا أن أشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة على إعداد



المنظمة قادرة على العمل بفعالية ضمن نظام العلاقات الدولية المعاصرة دون إصلاح مجلس الأمن وجعل الجمعية العامة مركزا للمناقشة والعمل المتعددي الأطراف.

يود وفد كوبا أن يهتم بيانه بتكرار استعداده لمواصلة العمل معا من أجل تحقيق التنشيط الحقيقي للجمعية العامة.

**السيدة هاملتون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة للعام الماضي، السيد روزيتشكا الممثل الدائم لسولوفاكيا، والسيد نوراثشيت سينهاسيني الممثل الدائم لتايلند، على قيادتهما للفريق. ونرحب بالرئيسين المشاركين الجديدين، السفير فلاديمير دروبنيك ممثل كرواتيا والسفير ويلفريد إي. إمفولا ممثل ناميبيا، ونقدم لهما دعما الكامل. كما نتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى إذ ننظر في أفضل الخيارات لتنشيط الجمعية العامة.

ناقش الفريق العامل خلال الدورة الثامنة والستين، العديد من المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة لفعالية الجمعية العامة، ولدينا أمل قوي بأن تستمر في الدورة التاسعة والستين تحت قيادة الرئيسين المشاركين الموقرين. ونحن نعتقد أن الجمعية العامة هي هيئة متميزة تحظى بأهمية كبيرة في عالم اليوم - وهذه حقيقة أكد عليها حضور قادة العالم في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، فضلا عن العمل اليومي لجميع زملائنا هنا اليوم.

من أجل ضمان أن تحافظ الجمعية العامة على مركزها المتميز بين الهيئات التداولية في العالم، تعتقد الولايات المتحدة أنه يجب علينا زيادة كفاءة الجمعية العامة وفعاليتها وشفافيتها. وللقيام بذلك، يجب تبسيط وتحديد أولويات جدول الأعمال، وتحسين ممارسات وأساليب عمل اللجان الرئيسية، وتفرغ جدول أعمال الجمعية العامة من المواضيع التي عفا عليها الزمن من أجل تخصيص المزيد من الوقت لمعالجة القضايا المعاصرة

العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة، التي تشكل مجموعة هامة من القوانين، ولكنها لا تطبق دائما لأن التنفيذ يتوقف على توفر الإرادة السياسية لدى الدول. ينطبق ذلك أيضا على العديد من القرارات المتعلقة بموضوع تنشيط أعمال الجمعية العامة بالذات، وهي قرارات مستوى تنفيذها، لسوء الحظ، محدود جدا.

وتشدد كوبا على ضرورة تحقيق توازن مناسب بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإنهاء الاتجاه المتصاعد لدى مجلس الأمن في معالجة مسائل تدخل في صلب اختصاص الجمعية العامة أو الأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة. ينبغي لمجلس الأمن أن يتقيد بدقة بالولاية الممنوحة له بموجب الميثاق وقرارات الجمعية العامة بصفتها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة لا يمكن أن يكون عملية بيروقراطية. وكما قال بحكمة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، ممثل جمهورية نيكاراغوا الشقيقة، في كلمته الوداعية بصفتة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، فإن التنشيط مسألة سياسية ولست تقنية (انظر A/63/PV.105). ونأمل، نتيجة لعملية التنشيط، أن يتعزز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة بحيث تتمكن الجمعية العامة من الاستجابة على نحو أجمع للولايات التي تقرها الدول الأعضاء.

يجب أن يحافظ الفريق العامل المخصص بشأن التنشيط على رقابة صارمة في تنفيذ القرارات ذات الصلة بولايتها، وتحديث الإطار العام الذي يشمل القرارات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة على النحو المناسب. ونحن نملك بالفعل ترسانة قانونية واسعة النطاق فيما يتعلق بعملية التنشيط اللازمة لهذا الجهاز الأساسي؛ وتتمثل الأولوية الآن في تنفيذ العديد من القرارات التي تم اتخاذها وفي المضي قدما نحو التنفيذ العملي للإصلاح بشكل حاسم. ويجب علينا اتخاذ خطوات محددة وعملية نحو تنشيط أعمال الجمعية العامة. ولن تكون



العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والستين. كما نغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد فلاديمير دروبنيك، الممثل الدائم لكرواتيا، والسيد ويلفريد إمفولا، الممثل الدائم ناميبيا، على تعيينهما مؤخرًا الرئيسين المشاركين للفريق العامل وأؤكد لهما تعاوننا الكامل.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تتناول مناقشة اليوم مسألة تحتل مكانة بالغة الأهمية في المناقشة بشأن إصلاحات الأمم المتحدة إنها تشمل التحديات الرئيسية التي تهمنا، أي تحقيق التوازن بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة؛ ودور الجمعية العامة ومسؤوليتها وفعاليتها إجراءاتها؛ وتحديث أساليب عملها. والجمعية العامة تكمن في صميم تلك المناقشة بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي المكلف بتحديد الاتجاه للمنظمة؛ ولتعريف التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الدولي؛ ولوضع المعايير وتدوين تنفيذ القانون الدولي.

وعلى مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، اتخذت الجمعية تدابير مختلفة لتعزيز دورها وسلطتها وكذلك دور رئيس الجمعية العامة وسلطته. كما سعت الجمعية العامة لإعادة تركيز عملها لكي تتصدى بشكل أفضل للتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها، مثل تعزيز السلم والأمن الدوليين، ومكافحة تنامي ظاهرة الإرهاب، وتعزيز الوسائل لمنع وقوع الأزمات ومكافحة تكرارها، ومنع تدهور بيئتنا وتنوعها البيولوجي. وعلاوة على ذلك، فقد بدأ العد التنازلي. يتعين على قادة العالم اعتماد برنامج لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خلال الأشهر القليلة القادمة، والاتفاق على الأهداف الإنمائية الجديدة الرامية إلى تحسين حياة الشعوب العالم وحماية كوكبنا من أجل الأجيال القادمة.

وعززت القرارات الأخيرة التي اتخذتها الجمعية العامة، درجة معينة من التقدم بشأن إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة. ومع

الملحة والهامة. وينبغي أن تكون هذه من بين أولويات الفريق العامل العليا. إن الفريق العامل باقتراحه المجالات الرئيسية لإحداث تحسن ملموس في أساليب عمل الجمعية العامة يمكنه مواصلة التركيز على جوانب التنشيط التي ستؤدي إلى تغيير حقيقي في عمل الجمعية العامة.

ونحن نسلم بأن العديد من الوفود تواصل التركيز على جوانب أخرى تتعلق بعمل الجمعية العامة، مثل دور رئيس الجمعية العامة وسلطاته وأساليب عمل مجلس الأمن أو عملية اختيار الأمين العام. ولئن كانت هذه المواضيع هامة، فإننا لا نعتقد أنها ينبغي أن تكون محط التركيز الرئيسي لجهود الفريق العامل. يوضح ميثاق الأمم المتحدة العلاقة المتكافئة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، والتي ينبغي احترامها، وفي رأينا أن عملية اختيار الأمين العام قد تم تناولها على نحو كاف. وتنص المادة ٩٧ من الميثاق على عملية بسيطة وواضحة.

والولايات المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالمشاركة المتعددة الأطراف في منظومة أمم متحدة قوية. ونحن نؤيد مساهمات الجمعية العامة في هذا الصدد. وبناء على ذلك، فقد وضع وفد بلدنا ضمن أولوياته جعل عمل الجمعية العامة أشد تركيزاً وأوثق صلة بالموضوع. وندعو الدول الأعضاء إلى إعادة تركيز اهتمامها على الجهود الرامية إلى إصلاح أساليب عمل الجمعية العامة.

وفي الختام، يتطلع وفد بلدي إلى العمل عن كثب معكم، سيدي الرئيس، ومع الرئيسين المشاركين ومع نظرائنا من الوفود الأخرى من أجل إقامة حوار بناء يفضي إلى إصلاحات ملموسة.

**السيد عسل (المغرب)** (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أولاً وقبل كل شيء أن يشيد بالعمل الرائع والجهود الدؤوبة التي بذلها السيد فرانتشيك لروزيكا والسيد نورانشيت سينهاسيني، الممثلان الدائم لسلوفاكيا وتايلاند، على التوالي، على دورهما بصفتهم الرئيسين المشاركين للفريق

**السيدة زروق (تونس):** سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الممثلين الدائمين لسيلوفاكيا وتايلند على جهودهما الحثيثة والقيمة خلال رئاستيهما للفريق العامل المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. إن وفدي إذ يؤيد البيان الذي أدلت به الجزائر باسم مجموعة عدم الانحياز، يرغب في الإدلاء بالملاحظات التالية.

فيما يتعلق بتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، يرى وفد بلادي أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يُعد من أهم مقومات الإصلاح الشامل للأمم المتحدة بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات العامة والجهاز الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة، فضلاً عن دورها المحوري في وضع المعايير وتدوين القانون الدولي والمسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية. ونؤكد على أهمية بذل مزيد من الجهود لتعزيز دور هذا الجهاز وسلطته وضرورة المضي قدماً في مسار تنشيط أعماله. وفي نفس السياق، ينبغي مواصلة استعراض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بوصفها معياراً أساسياً للتقدم المحرز في هذا المسار.

كذلك يعتقد وفد بلادي أن تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة يتطلب مواصلة إدراج القضايا الملحة ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمجتمع الدولي المدرجة في جدول أعمالها. ويقتضي أيضاً صمود هذا الجهاز أمام التحديات الراهنة لكي يبقى قويا وفعالاً. ولعل من أهمها الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة تنمية طموحة لما بعد عام ٢٠١٥، خطة تعود بمنافع ملموسة على الجميع، بما في ذلك أشد الفئات ضعفاً.

في ذلك الصدد، نؤكد على أهمية تنظيم الجمعية العامة لمناقشات مواضيعية باعتبارها أداة تفاعلية، تتيح لنا تبادل الآراء حول مسائل آنية بالغة الأهمية للمجتمع الدولي. ونحن على يقين بأن إجراء المناقشات سيستمر في ظل رئاستكم

ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. تشمل الأهداف الاستراتيجية التي ينبغي لنا مواصلة العمل من أجلها، تحسين ممارسات وأساليب عمل اللجان الرئيسية؛ وتعزيز دور مكتب رئيس الجمعية العامة، وتوفير هيكل دائم له من أجل الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للجمعية العامة، بما يمكن الرئيس من الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة له على نحو أكثر فعالية؛ وتعزيز دور وسلطة الرئيس؛ وتنظيم جدول أعمال الجمعية على نحو أكثر فعالية.

وبتحقيق تلك الأهداف سيتم تحويل الجهاز التداولي الرئيسي إلى هيئة قوية وفعالة وموثوقة ومجهزة تجهيزاً جيداً لمواجهة التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين والمساهمة في بناء عالم سلمي وأكثر ازدهاراً وعدالة. ويجب أن يتم ذلك العمل باحترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة واحترام التوازن الذي أوجدته بين الجمعية العامة ومجلس الأمن على وجه الخصوص، بغية الحفاظ على علاقة متناغمة بين هذين الجهازين الرئيسيين، وتجنب التدخل أو التداخل في صلاحيات كل منهما.

ينبغي أن تشمل جهود تنشيط أعمال الجمعية العامة البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بجعل عمل سائر الهيئات الفرعية للجمعية العامة، ولا سيما اللجان الرئيسية، أكثر فعالية.

يجب ألا يجحد بصرنا عن الحقيقة القائلة بأن المجتمع الدولي، من خلال تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، يسعى إلى استعادة وتعزيز الثقة في التعددية، وبالتالي فإن الأمم المتحدة، بوصفها الإطار المناسب، تكفل لجميع الدول الأعضاء الإنصاف والتكافؤ في المصالح والتطلعات المشروعة. إن تعزيز وتنشيط العملية يتطلبان التزام جميع الدول الأعضاء وتوفير الإرادة السياسية الحازمة لتعزيز التعددية وأهدافها النبيلة.

أخيراً، إن إنشاء إدارة فعالة وعادلة سوف يتوقف على تنشيط منظومة الأمم المتحدة على أساس من الواقعية، والفعالية والابتكار بوصفها معايير رئيسية لحلّول تلي تطلعات الأجيال الحاضرة والمقبلة.

خصوصيات كل لجنة وتوزيع المسؤوليات فيما بينها؛ تماشياً  
تداخل مواعيد اجتماعات اللجان الرئيسية والمناقشات العامة  
للجمعية العامة فيما يتعلق بالبنود المترابطة؛ تعزيز جهود تنسيق  
عملية وضع جداول الاجتماعات الرفيعة المستوى، بحيث يجري  
توزيعها على نحو يكفل الاستفادة منها على الوجه الأمثل.

فيما يتعلق بترشيح الأمين العام، يود وفد بلادي بهذه  
المناسبة تجديد الشكر للأمين العام، السيد بان كي - مون على  
جهوده السخية للنهوض بدور الأمم المتحدة وحرصه على  
إجراء مشاورات موسعة مع الدول الأعضاء، عمادها التعاون  
والشفافية، بهدف تفعيل أداء المنظمة وبلورة تصور مشترك  
لبرنامج عملها يرتقى إلى تطلعات المجموعة الدولية. وعلى  
صعيد آخر، نأمل في هذه الدورة زيادة التركيز على تحسين  
عملية اختيار الرؤساء التنفيذيين للنظام الموحد للأمم المتحدة، مع  
الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الهامة لوحدة التفتيش المشتركة  
لنظومة الأمم المتحدة الواردة في هذا الشأن، بما في ذلك عقد  
جلسات استماع أو عقد اجتماعات مع المرشحين لتقلد هذه  
المناصب، وكذلك مراعاة التوزيع الجغرافي العادل في اختيارهم.

أما بالنسبة لتعزيز دعم مكتب رئيس الجمعية العامة،  
فترى من الضروري توفير الدعم المالي والبشري الكافي لرئيس  
الجمعية العامة ليتسنى له الاضطلاع بمسؤولياته المتزايدة على  
أفضل وجه، حتى لا يشكل تولى منصب رئيس الجمعية العامة  
عبئاً إضافياً على الدول ذات الموارد المحدودة، كما نؤكد  
على أهمية زيادة تعزيز الذاكرة المؤسسية للجمعية العامة ونقل  
الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من رئاسة إلى أخرى، بما  
يضمن الإدارة الناجعة لكل رئاسة للجمعية العامة.

في الختام، أود أن أجدد دعم بلادي لقرار الجمعية العامة  
٣٠٧/٦٨ الذي اتخذ في شهر أيلول/سبتمبر الماضي والقاضي  
بإنشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة يُعنى بتنشيط أعمالها

للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. كما نرجو أن تُقضي  
هذه المناقشات إلى نتائج ملموسة ومحددة، مع ضرورة إيلاء  
الأهمية الواجبة لتابعاتها.

نعتقد أيضاً أن تعزيز عمل وسلطة الجمعية العامة يقتضي  
الاعتراف بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين. وعلى  
الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يوكل لمجلس الأمن المسؤولية  
الرئيسية عن تلك المهمة في هذا المجال، نعتبر أن هذه المسؤولية  
ليست مطلقة. ونرى أنه ينبغي للجمعية العامة، حسب رأينا، أن  
تتعامل بسرعة أكبر مع القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.  
وعلى صعيد آخر، نؤكد أهمية زيادة تحسين مضمون  
التقارير السنوية لمجلس الأمن التي يقدمها للجمعية العامة حتى  
تكون تلك التقارير أكثر شمولاً وتحليلاً في طابعها. بما يعكس  
السياق الذي اتخذت فيه قرارات المجلس ويبين الحالات التي  
لم يتم التوصل فيها إلى حل لمسائل معينة.

من الجهة الأخرى، نشدد على أهمية عقد لقاءات دورية  
بين رؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وإبلاغ الدول  
الأعضاء بانتظام بنتائج هذه الاجتماعات، ونعتقد أنه من المهم  
تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة الرئيسية، ونؤيد في  
هذا السياق زيادة هذا التنسيق ليشمل جداول أعمالها بغية  
تعزيز التكامل بينها.

أما فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، فيري  
وفدي أنه ولئن اتخذت عدة إجراءات تتعلق بتحسين أساليب  
عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة وتنظيم الاجتماعات  
الرفيعة المستوى، إلا أنه من المهم التعمق في مناقشة بعض  
المقترحات ذات الصلة، ومن بينها: الحرص على الانتخاب  
المبكر لرؤساء اللجان الرئيسية لتيسير أعمالها التحضيرية  
وسير مداولاتها؛ توخي الإيجاز في القرارات والتقارير وغيرها  
من الوثائق الأهمية مع التركيز على أن تكون ذات منحنى  
عملي؛ تبادل أفضل الممارسات بين مختلف اللجان، مع مراعاة

المعلومات وإقامة علاقات التآزر. وينبغي للجمعية العامة، في مجال صون السلم والأمن الدوليين، العمل على تعزيز التنسيق والتعاون مع مجلس الأمن وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وتحيط الصين علما بالنتائج التي حققتها الجمعية العامة في تحسين أساليب عملها في انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسواصل دعم جهود الجمعية العامة الرامية إلى تحسين أساليب عملها وترشيد عملية صنع القرار فيها وتعزيز كفاءتها وبناء ثقافة واقعية عملية المنحى.

كما تكتسي كفاءة أداء مكتب رئيس الجمعية العامة أهمية من أجل ضمان نجاح جهود الجمعية العامة. وتبذل الصين تعزيز الدعم المقدم إلى رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بالميزانية والموارد البشرية، ولا سيما في حل الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية عندما تتولى رئاسة الجمعية العامة. وقد تبرعت الصين، في السنوات الأخيرة، إلى الصندوق الاستئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف تدابير ملموسة من أجل دعم هذا المكتب.

ويشمل تنشيط أعمال الجمعية العامة مصالح جميع الدول الأعضاء. وتؤيد الصين بقوة تنشيط أعمال الجمعية العامة وجهود الرئيس المبذولة في هذا الصدد. وتهنئ الصين الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا على توليهما الرئاسة المشتركة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة. ويحدونا الأمل في أن تسعى جميع الأطراف، في إطار الفريق العامل المخصص، إلى تطبيق مبادئ المشاورات الديمقراطية والتقدم التدريجي، وأن تعالج أيسر المسائل أولا، بينما تمارس الضغط باطراد من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن التنشيط.

وتحدو عموم الأعضاء آمال كبيرة فيما يتعلق بالتنشيط. أننا نقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء

خلال هذه الدورة، ونرحب في هذا السياق بتكليف كل من الممثل الدائم لناميبيا وكرواتيا برئاسة هذا الفريق.

**السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية):** تشهد الحالة الدولية الراهنة تغيرات عميقة. ما تزال جميع أشكال التهديدات والتحديات الجديدة تطل برأسها واحدة تلو الأخرى. وتتطلب المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية المترابطة استجابات مشتركة من جانب المجتمع الدولي. يتوقع المجتمع الدولي من الأمم المتحدة القيام بدور أكثر أهمية في صون السلم العالمي، وتعزيز التنمية المتعددة الأطراف وتعزيز التعاون الدولي.

إن الجمعية العامة، بالنظر إلى عضويتها البالغ عددها ١٩٣ دولة، تعتبر الهيئة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلا في إطار ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن أنها الجهاز المعني بتقرير السياسات والجهاز التداولي فيها. وتأمل الدول الأعضاء بشكل عام، والبلدان النامية بشكل خاص، من الجمعية أن تواصل تحسين عملها وتعزيز دورها وسلطتها، وأن تنفذ بالكامل المهام التي أناطها بها الميثاق.

ينبغي للجمعية العامة أن تزيد من التركيز على مهمتها المتمثلة في المداورات المتعلقة بتقرير السياسات، وأن تعزز المشاركة القوية للدول الأعضاء في عملها. كما ينبغي للجمعية العامة تحديد الأولويات في ضوء التطورات الراهنة في ضوء التطورات الراهنة في الحالة الدولية والتركيز على القضايا الرئيسية التي تمس مصالح الدول الأعضاء، لا سيما مسألة التنمية ذات الاهتمام المشترك للبلدان النامية.

ينبغي للجمعية أن تركز في هذه الدورة على تحديد الأولويات وزيادة الاستثمار في التنمية، والقيام بدور هام في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيز التنمية المستدامة.

وينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفهم الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، أن تعمل على تحسين التنسيق وتوزيع العمل، والاستمرار في استخدام المزايا النسبية في مجال عمل كل منها، بينما تعزز التفاعل وتبادل

**السيد درونبناك** (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان مشترك بالنيابة عن ناميبيا وكرواتيا. في البداية، اسمحوا لي أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تعييني وزميلي، سفير ناميبيا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ويشرفنا شرفا عظيما أن نتاح لنا الفرصة للمشاركة في هذه العملية الحيوية وبعيدة الأثر. وقد أحطنا علما باهتمام بمناقشة اليوم، وستخذ كل ما قيل فيها كمبادئ توجيهية لعملنا في المستقبل. وفي جهودنا، فإننا لا نبدأ من الصفر؛ بل على العكس من ذلك، تم أنجاز أعمال هامة حتى الآن، بما في ذلك اتخاذ القرار ٣٠٧/٦٨ في ١٠ أيلول/سبتمبر، ونحن نغتنم هذه الفرصة للإشادة العالية بسلفينا والصديقين العزيزين، السفير روزيتشكا، ممثل سلوفاكيا والسفير سينهاسيني، ممثل تايلند، على التزامهما الشخصي وقيادتهما في هذا الصدد. ونحن نضع انفسنا تحت تصرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتشاور وتبادل الآراء واستكشاف أفكار جديدة خلال الشهور المقبلة.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إننا نتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء، وأعرب عن شكرنا، مرة أخرى، على منحنا الشرف والفرصة لتيسير عملية تنشيط الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود من جدول الأعمال.

وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١١٧ و ١١٨ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

الأخرى بصورة مشتركة سعيا إلى إحراز تقدم بشأن هذا البند الهام لتنشيط أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة.

**السيد أداموف** (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يؤيد وفد جمهورية بيلاروس البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ونغتنم هذه الفرصة لعرب عن امتناننا للجزائر لصياغتها المتسقة والمنهجية لموقف حركة عدم الانحياز والنهوض به فيما يتعلق بعمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

كما نعرب عن خالص تقديرنا لممثلي وخبراء وفدي سلوفاكيا وتايلاند على تنظيم أعمال الفريق العامل المخصص. إن وفد بلدي على استعداد للعمل على نحو نشط وبناء تحت رئاسة ممثلي كرواتيا وناميبيا.

ويرحب وفد بيلاروس بالفرصة التي أتاحتها اتخاذ القرار ٣٠٧/٦٨ لفت انتباه الدول الأعضاء إلى إجراءات اختيار الأمين العام، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. ويرى وفد بيلاروس أنه من المهم أن تكون كل دولة من الدول كبيرها وصغيرها، قادرة، للمرة الأولى خلال أكثر من ٤٠ عاماً، على التعبير عن رأيها فيما يتعلق بالانتخابات الدورية للأمين العام عن طريق اقتراح سري حقيقي في الجمعية العامة.

يرحب وفد بلدي أيضا بالطلب الوارد في القرار ٣٠٧/٦٨ لتحقيق توازن ملائم بين الجنسين في عدد من وظائف المنظمة. ونحن نأسف بشدة لحقيقة أن هذا المبدأ لم يطبق خلال ٧٠ سنة من تاريخ المنظمة على الوظيفة الإدارية الرئيسية في المنظمة. ولذلك، نرى من الأهمية بمكان انتخاب امرأة لمنصب الأمين العام، وأن الوقت قد حان لذلك ولو أنه تأخر عن مواعده. يرحب وفد بيلاروس أيضا بتنفيذ الآلية القابلة للتنبؤ في التناوب على رئاسة اللجان الرئيسية، وهي التي سيتم وضعها موضع التنفيذ خلال هذه الدورة. ونحن نتطلع إلى المزيد من العمل المثمر في هذا المجال، على غرار المطلوب في القرار.